أسلوب التضمين وأثره في التفسير

د. زيد عمر عبدالله *

* أستاذ مشارك، قسم التفسير وعلوم القرآن – بجامعة الملك سعود، بالرياض.

ملخص البحث:

(١) التضمين أسلوب بلاغي رفيع، ورد في كلام العرب بكثرة، وهو أحد أساليب القرآن البيانية، لا يأتي إلا لفائدة كما قال السيوطي، وتؤدي الكلمة فيه مؤدَّى كلمتين كما قال ابن هشام، وهو بحر لا ينضب كما شهد بذلك ابن جني.

(٢) كان التضمين أحد أبرز الأساليب التي خُرِّجت عليها كثير من الاستعمالات في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، وهو يأتي بعد أسلوبي الحذف والإضمار في هذا المضمار.

(٣) عُني بأسلوب التضمين ابتداءً طائفة من النحاة، جلهم من مدرسة البصرة – وهو عندهم إشراب لفظ معنى لفظ – التي رفضت القول: بأن لحرف الجر أكثر من معنى، ومن ثم رفضت مسألة تناوب الحروف التي اعتمدتها مدرسة الكوفة وتابعها في ذلك آخرون.

(٤) كانت العناية بأسلوب التضمين دون ما يستحق، حين أعرض عنه نجاة كثيرون، استغناءً بالقول بتناوب الحروف، ونظر إليه آخرون على أنه مجرد مخرج، توجه في ضوئه استعمالات، على الرغم من اعترافهم من الناحية النظرية بفائدته وبجماله.

(٥) أغفل الرواد الأوائل ممن يمكن أن نسميهم مفسري النحاة التضمين في دراساتهم للنص القرآني، مثل: الأخفش الأوسط، والفراء، وابن قتيبة، مكتفين بتوجيه النص في ضوء تناوب الحروف.

ولقد تأثر بهم كثير من المفسرين، فعلى الرغم من حضور أسلوب التضمين في تفاسيرهم، وحمل كثير من النصوص عليه، إلا أنه لم يكن ذا ميزة، أو مقدماً عند كثير منهم على تناوب الحروف، بل إنهم أغفلوا كثيراً من الآيات التي يمكن حملها بلا تكلف على أسلوب التضمين.

إن شيخ المفسرين الطبري، وجَّه عدداً من الآيات في ضوء أسلوب التضمين، لكنه لم يقدمه على القول بتناوب الحروف، وابن كثير الذي استحسن القول بالتضمين في مواضع أغفله في مواضع أخرى.

المقدمة:

بسم الله، له الحمد، سبحانه، أودع كتابه دقائق الأسرار، والصلاة والسلام على قدوة الأبرار، وبعد: فتستوقف الناظر في كتاب الله – بغية الكشف عن معناه – آيات تميزت بنظمها عن سائر مثيلاتها، من حيث تضمنها أفعالاً تعدت بحروف كان حقها أن تتعدى بغيرها، مثل قوله تعالى: ﴿**عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ**﴾، فقد تعدى فعل «يشرب» بالباء، مع أن الموافق لأساليب العرب والمعتاد في نظم كلامها أن يتعدى هذا الفعل بمن، أو يتعدى بنفسه، أو أن هذه الأفعال تعدت بحروف وكان حقها أن تتعدى بنفسها، مثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ (النور: ٦٣)، فقد تعدى فعل «خالف» بـ«عن»، والمألوف من أساليب العرب أن يتعدى بنفسه، ويلحق بهما تعدي الفعل وهو لازم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ (البقرة: ١٣٠) فقد تعدى فعل «سفه» في هذه الآية وهو لازم في أصل الاستعمال.

تباينت النظرات في توجيه هذه الاستعمالات، فمن قائل: إن حروف الجر نابَ بعضها عن بعض في هذه المواضع، ورفض آخرون هذا؛ لأنهم يرون أن لكل حرف من حروف الجر معنى واحداً يتعذر معه أن ينوب عن غيره من الحروف.

خرَّج أصحاب الرأي الأخير الأمثلة المشار إليها وما شاكلها، إما بتأويل اللفظ بما يناسب النظم، وإما على التوسع في الاستعمال، أو ما يسمى بالشذوذ، وإما على أسلوب التضمين – موضوع هذا البحث –.

لقد نبت التضمين في هذه البيئة، فالقائلون بتناوب الحروف تجاهلوه، ومخالفوهم جعلوه واحداً من تخريجات ثلاثة يصار إليه عند الحاجة. فكان لهذه التوجهات أثر سلبي على أسلوب التضمين، ولم يحظ بما يستحق من عناية ودراسة، حتى كاد أن ينسى كما يقول ابن عاشور[1] على الرغم من أن

---

(١) التحرير والتنوير، ج١، ص ٧٢٥.

نصوصه بعامة لو جمعت لملأت مئات الأوراق، كما شهد بذلك ابن جني[1]، يصاحب هذا ما في التضمين من فوائد وأسرار، تستدعي من الباحثين النظر والتأمل.

عرض المفسرون – على تفاوت ظاهر بينهم – للتضمين بالقدر الذي يرون أنه يزيل إشكالاً، كما ذكره النحاة في عدد من أبواب النحو وخرّجوا عليه، وكان لأهل البلاغة كلمة موجزة فيه، ولهم جميعاً فضل السبق على أية حال.

لقد سوَّغ هذا الذي مضى وشجَّع على كتابة هذا البحث، بغية جمع ما تفرق من مسائله، ووصل ما تمزق، مجتهداً في الوصول إلى ما قد يعد تأصيلاً كاشفاً عن أثر أسلوب التضمين في التفسير.

ولقد رغَّب في الموضوع – أيضاً – أني لم أجد – بعد طول بحث ونظر – من أفرده بدراسة مستقلة، عدا إشارات ووقفات للمفسرين والنحاة، وكان عليها المعتمد – بعد الله جل وعلا – ومن هذا المنطلق، ولهذا تنوعت المصادر، وكان لطبيعة البحث أثر في العرض لها، وفي طريقة الإفادة منها.

بدا لي – بعد تأمل – أن يكون البحث قسمين: قسماً نظرياً عرضت فيه لدلالة التضمين بعامة، ولبعض ما يتصل به من مسائل، ثم عرضت لموقف العلماء منه، وجعلت القسم الثاني تطبيقاً ضمنته عدداً من الآيات، وبيَّنت أثر القول بالتضمين في تفسيرها بإزاء القول بتناول الحروف في توجيهها.

لعل في هذا التقسيم فائدة بسبب طبيعة الموضوع وهدف الدراسة التي أرجو أن تكون لبنة في بناء يبرز فيه التضمين واضحة معالمه، غزيرة أغراضه، بفضل الله تعالى، ثم بجهود الباحثين الذين ادعوهم للبحث فيه، فإنه يطلب المزيد ويعطي الجديد. والله أعلم.

يحسن بنا – بداية – أن نحدد «التضمين» – موضوع هذه الدراسة –

---

(١) الخصائص، ج٢، ص ٣١.

ذلك أن التضمين مصطلح دوّار بين فنون عدة، ودلالته اللغوية تسوغ هذا التوسع.

جاء في اللسان: «التضمين»: الإيداع، يقال: ضمن الشيء أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، ومنه ما قيل في وصف ناقة حامل:

أوكت عليه مضيفاً عن عواهنها كما تضمن كشحُ الحرة الحبلا[١]

ويأتي التضمين بمعنى الكفيل، يقال ضمن الشيء كفله إياه: كفله.

ومنه قول الفرزدق:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[٢]

يرد مصطلح التضمين عند الفقهاء ويراد به: تضمين الصناع ما أتلفوا من مواد[٣]، وهي مسألة خارجة عن دائرة هذه الدراسة.

وللتضمين عند أهل البلاغة والأدب صور خمسة:

الأولى: أن يضمن الشاعر أو الناثر شطراً من بيت أو عبارة لغيره كلامَه، شعراً كان أو نثراً، كما صنع حازم القرطاجني حين ضمَّن قصيدة امرئ القيس (قفا نبك) قصيدة له طويلة مطلعها:

لعينيك قل إن زرت أفضل مرسل قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل[٤]

الثانية: ما اصطلح على تسميته التضمين العروضي وهو أن يتعلق معنى آخر البيت بالبيت الذي بعده، ولا تتم معانيه إلا بالبيت الذي يليه[٥].

---

(١) لسان العرب، ج١٣، ص ٢٥٧، ابن منظور.
(٢) ديوان الفرزدق، ج٢، ص ٣١٥.
(٣) بدائع الصنائع، ج٥، ص٤، الكاساني.
(٤) مجلة أبحاث اليرموك، العدد الثاني ١٤١٧، ص ١٧، ظاهرة التضمين البلاغي.
(٥) التعريفات، ص ٨٤، الجرجاني، اللسان، ج١٣، ص ٢٥٨.

ويمثلون له بقول النابغة:

هـم وردوا الـجـفـار عـلى تـمـيـم وهـم أصـحـاب يـوم عـكـاظ إنـي

شـهـدت لـهـم مـواطـن صـادقـات أتـيـتـهـم بـود الـصـدر مـنـي[1]

وفي حسنه وجوازه كلام مبسوط في موضعه[2].

الثالثة: أن يضمّن الشاعر أو الناثر كلامه شيئاً من القرآن أو الحديث، ويسميه بعضهم اقتباساً كقول مجنون ليلى العامرية:

ستبقى لها في مضمر القلب والحشا سـريـرة وُدّ يـوم تـبـلـى الـسـرائـرُ

فقد ضمن الشاعر عجز البيت الآية التاسعة من سورة الطارق، وكثر هذا في شعر القوم ونثرهم وفي جوازه خلاف[3].

الرابعة: ما سمّي بالتضمين المزدوج[4]، وهي أن يقع في أثناء قرائن النشر والنظم لفظان مسجعان بعد مراعاة حدود الأسجاع والقوافي الأصلية، كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾﴾ (النمل: ٢٢).

وهذا عند المفسرين جناس مزدوج، وهو من علم البديع[5]، والتضمين من علم البيان. وأورد الزركشي (٧٩٤) بعض المعاني للتضمين يمكن ردها إلى التوسع في الدلالة اللغوية[6].

هذه الصور الأربعة المتقدمة خارجة عن دائرة هذه الدراسة، أما الصورة الخامسة المتبقية فهي من هذه الدراسة، ونعني بها أن يُضمَّن الفعل معنى فعل

---

(١) العمدة، ج١، ص١٧١، ابن رشيق.
(٢) المثل السائر، ج٢، ص ٣٢٤، ابن الأثير.
(٣) الإيضاح، ص ٤٢٦ القزويني، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص ١١١. السيوطي، حاشية الصبان ج٢، ص ٩٥.
(٤) التعريفات، ص ٨٤، الجرجاني. نهاية الإيجاز، ص ١٤٤، الرازي.
(٥) التحرير والتنوير، ج١٩، ص ٢٥٢. الطاهر ابن عاشور.
(٦) انظر البرهان، ج٣، ص ٣٤٣ – ٣٤٥، الزركشي.

آخر محذوف يتعدى الفعل المذكور بما يتعدى به الفعل المحذوف، وهذه قرينة على تضمين الفعل معنى آخر[١].

وللتضمين عند النحاة صورتان:

الأولى: تلك المتعلقة بعلة بناء أسماء الإشارة وأدوات الشرط والاستفهام، فإنها تضمنت معنى من معاني الحروف، فخلفت حرفاً في معناه، أدت به معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف، سواء أوجد هذا الحرف أم لا، ومن أمثلته الكثيرة بناء «حيث» لتضمنها معنى «إن»[٢]. وهذه الصورة خارج دائرة البحث.

الثانية: وهي منه وتعني: (أن يضمن اللفظ، أو ما في معناه – اسماً كان أو فعلاً – معنى لفظ آخر بقرينة فيعطي المذكور حكم المحذوف في تعديته ولزومه، أو في تعديته بما يتعدى به المحذوف من حروف)[٣].

أو كما قال الصبان (١٢٠٦) في حاشيته: (إلحاق مادة بأخرى في التعدي واللزوم لتناسب بينهما)[٤].

تؤلف هذه الصورة النحوية من التضمين مع الصورة الخامسة البلاغية منه موضوع التضمين الذي نعرض له في هذه الدراسة.

تبدو صلة التضمين – هذا – بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له، وصلته بعلم النحو من جهة تعدي الفعل وحقه اللزوم، أو تعديته بحرف وهو يتعدى بنفسه، أو يتعدى بحرف وحقه أن يتعدى بغيره[٥]، وللتضمين أيضاً صلة بعلم الدلالة[٦]. وهو بهذا لم يكن كبقية الأساليب، قد يستوي في العمل بها خاصة الناس وعامتهم[٧].

---

(١) البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٣٣٨.
(٢) همع الهوامع، ج١، ص ٥١، السيوطي. حاشية الصبان، ج١، ص ٥٢.
(٣) شرح التصريح، ج٢، ص٤، الأزهري. النحو الوافي، ج٢، ص ١٥٩، عباس حسن.
(٤) حاشية الصبان، ج٢، ص ١٥٩.
(٥) مغنى اللبيب، ص ٦٨١، ابن هشام، حاشية الصبان، ج٢، ص ٩٥.
النحو الوافي، ج٢، ص ٥٤٣، عباس حسن، بدائع الفوائد، ج٢، ص ٢١. ابن القيم.
(٦) أعمال مجمع اللغة العربية، ص ٣٥٧، د. محمد رشاد الحمزاوي.
(٧) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٤٣.

ولربما تدعو الحاجة إلى إيراد مثال فيه شيء من البسط والتبسيط نوضح من خلاله أصل فكرة التضمين، حتى نطمئن إلى وضوحه ونحن نمضي في عرضه.

لو أردنا وصف حالة شخص اشتد عطشه حتى أشرف على الهلاك، ثم وقع على عين ماء، فإننا نقول: إنه شرب من العين حتى ارتوى بها، وتلذذ بهذا الشرب.

لقد دفعنا الحرص على وصف الحالة كاملة إلى صياغة أكثر من جملة، واستعملنا مع كل فعل ما يناسبه من حروف الجر.

بيد[1] (أن هناك طريقة هي أبدع من هذا وأخصر، وأرفع أسلوباً في أداء بياني جميل، يحرِّك ذهن المتلقي لفهمه، ويعجب لمّاحي الذكاء من البلغاء، وهي أن نختار أحد الفعلين فنذكره بلفظه، ثم نأتي بما يتعدى إليه الفعل الآخر، أو يعمل فيه، فنذكره ونحذف معمول الفعل الذي ذكره إذا كان له معمول، سواء أكان معمولاً به أم لا).

وهذا يعني أن نأخذ فعل شرب الذي يتعدى عادة بحرف الجر «من»، ونعديه بحرف الجر «الباء» الذي يتعدى بها فعل يرتوي أو يتلذذ، فنقول عن ذاك الشخص «شرب بالعين».

لقد دلت هذه الجملة في مضمونها على جملتين وربما ثلاثة، فإنه «شرب» والفعل صريح في هذا، ثم «ارتوى» بشربه و«تلذذ» بهذا الماء، وما كان ذلك ليتأتى لنا لولا تعدية الفعل «شرب» بـ «الباء» التي يتعدى بها فعل «ارتوى» و«تلذذ».

ولا بد أن يراعى في هذا الأسلوب وجود القرينة وهي «الباء» في المثال السابق، ووجود المناسبة بين الفعلين وهي ظاهرة بين «شرب» و«ارتوى»، ووجود شيء من المغايرة أيضاً بين الفعلين، وإلا كان التضمين لغواً. فلا يقال:

---

(١) البلاغة العربية، ص ٥٠ – الميداني.

اعتمدت إلى الجدار، قاصداً تضمين فعل اعتمد استند الذي يتعدى بحرف الجر «إلى».

يرى أهل البيان أن التضمين صنف من أصناف الحذف – والذي وصفه ابن جني بأنه شجاعة العرب – يقول الميداني: (لدى تحليل التضمين يظهر أنه صنف من أصناف الحذف الذي يترك في اللفظ ما يدل عليه)[١].

والتضمين – في ضوء هذا – تقدير حال يناسبها المعمول بعدها؛ لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل، لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور[٢]، فيكون بهذا من باب حذف العامل لدليل[٣].

يمثلون لهذا بقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥). أي: لتكبروا الله حامدين، لأن الحمد يتعدى بـ «على»، ولم تقدَّر: «لتحمدوا الله مكبرين»[٤].

ويرى النحاة – الذين يجيزون التضمين – أنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر، فيعطى حكمه من التعدي واللزوم، وفائدته أن تؤدي الكلمة مؤدى كلمتين[٥].

وبناء على هذا، (فإن أهل البيان يرون أن الفعل المذكور إنما يدل على معناه الوضعي، ويدل على المعنى الآخر لفظ محذوف، كالحال من الفعل المقدّر، بمعونة قرينة لفظية، فيجتمع في التضمين معنيان، ولم يتصوروا إشراب الفعل المذكور معنى الفعل الملحوظ ليدل على المعنيين جميعاً كما فعل النحاة)[٦].

---

(١) البلاغة العربية، ص ٥٠ – الميداني.
(٢) حاشية الصبان، ج٢، ص ٩٥. دراسات في العربية وتاريخها، ص ٢٠٥، الخضر حسين.
(٣) البلاغة العربية، ص ٥٠ – الميداني.
(٤) الكشاف، ج١، ص١١٤، النحو الوافي، ج٢، ص ٥٣٠.
(٥) مغني اللبيب، ص ٦٨١، الكليات، ص ٢٦٧، النحو الوافي، ج٢، ص ١٥٩، الكشاف، ج٢، ص ٤٨١.
(٦) مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد ٥٥ لسنة ١٩٨٠، ص ٦٦، صلاح الدين الزعبلاوي.

إن هذا الملحظ وإن كان صحيحاً إلا أنه لا يقوى على إثبات المغايرة بين النحاة وأهل البيان في دلالة التضمين وفائدته، فإنه يقوم عند البيانين على تقدير محذوف تظهره القرينة اللفظية، ودليل التناسب قائم كما بين «شرب» و«نوى و«كبر»، و«حمد»، وعند النحويين تقوم على إشراب لفظ معنى لفظ، ولا بد من وجود قرينة لفظية وتناسب بين الفعلين المذكور والملحوظ، وهذا كائن.

ذهب إلى هذا ابن كمال باشا الذي يؤكد أن التضمين النحوي هو التضمين البياني عينه، ونسب الوهم إلى من فرّق بينهما[١]، والنفس تميل إلى هذا، وإن كان أهل البيان قد خرَّجوا التضمين على قاعدة حذف العامل لدليل، وهي قياسية باتفاق، في حين خرَّجه النحاة على قاعدة الحمل على المعنى[٢]، وهو خفي وراجع إلى مراد المتكلم، ولهذا اختلف فيه أهو قياسي أم سماعي، كما سيأتي.

إذا علم هذا فلا مسوَّغ لقول د. الحمزاوي بأن التضمين حيلة لغوية[٣] قال به أهل البيان للتخلص من قيود النحاة، ذلك أن أول من فتح باب القول بالتضمين أئمة النحاة ومتقدموهم: كالخليل (١٧٥)، وسيبويه (١٨٨)، وعملوا به، وخرَّجوا عليه كثيراً من الشواهد الشوارد، ولقد أنصف الشاطبي (٧٩٠) سيبويه حين قال: (إن كتابه لم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، ونحو ذلك، بل هو يبيِّن في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني، والبيان، ووجوه تصرفات الأفعال والمعاني)[٤]، وهذا يجعلنا لا نطمئن إلى ما افترضه الميداني من نزاع حين قال: (التضمين لا يخضع لأصول النحاة الذين استخرجوا على أساسها قواعدهم، إذ هو فن رفيع

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج١، ص ١٢.

(٢) ظاهرة قياس الحمل، ص ٢٧٨. د. عبدالفتاح حسن.

(٣) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، ص ٣٥٨، د. محمد الحمزاوي.

(٤) الموافقات، ج٤، ص ٩٤٤ الشاطبي.

من الفنون البيانية التي لا تخضع لقواعد الاستعمالات العربية الجامدة التقليدية)[1].

إن مصلحة الدراسة تقتضي الإعراض عمّا يبدو اختلافاً في تصور بعض أجزاء التضمين بين النحاة والبيانيين، والالتفات إلى الخلاف القائم بوضوح بين النحاة أنفسهم من بصريين وكوفيين، وهو الذي تقوم على ثمرته فكرة التضمين.

بيد أن الرغبة في التوضيح تعجل بمسألتين تمر بهما بشيء من الاختصار، وهما: هل التضمين حقيقة أو مجاز؟ وهل هو سماعي أو قياسي؟ وفي التمهيد بهما فوائد.

التضمين بين الحقيقة والمجاز:

أخذت هذه المسألة حيزاً من المساحة التي بُحث فيها التضمين، دون أن يخرج الباحث بكبير فائدة بعد أن صبغ البحث فيها بما يشبه الجدل، ونحن نجتهد في عرض هذه المسألة بشيء من الترتيب والإيجاز، وقد ظهر لنا أن آراء العلماء محصورة في مذاهب أربعة:

المذهب الأول: يرى بعض العلماء أن التضمين من باب الكناية، ومعلوم أن الكناية لفظ أطلق وأريد به لازم معناه[2]، بمعنى أن يتكلم بالشيء ويراد غيره، مما يستدل به عليه، فهي تقوم على ترك التصريح بالشيء، وستره بحجاب، مع إرادة التعريف به بصورة فيها خفاء[3].

مثال ذلك قول الخنساء – رضي الله عنها – في أخيها صخر «كثير

---

(١) قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، ص ٢٩٦، الميداني، إلا إذا قصد الميداني الكوفيين ومن وافقهم فكلامه وجه مقبول.
(٢) نهاية الإيجاز، ص٢٧١، الرازي.
(٣) البلاغة العربية، ج٢، ص ١٣٦، الميداني.

الرماد»[١]، فهذا كناية وإشارة إلى كرمه، لأن كثرة الرماد تعني كثرة الطبخ على النار، وكثرة الطبخ تدل على كثرة الضيوف، وهذا مدح جميل لطيف.

قد يراد بالكناية المعنى الأصلي إلى جانب المعنى المستور كما في هذا المثال إذا استحضرت البيئة التي قيل فيها، وقد لا يراد هذا المعنى الأصلي إذا قيل هذا القول في شخص يعيش في عصرنا ويستعمل أدوات الطبخ الحديثة، في حين أن المعنى المستور وهو وصف الكرم مراد في الحالتين. والكناية بهذا الوصف مجاز، خلافاً للرازي (٦٠٦)[٢]، وإذا نظرنا إلى التضمين في ضوء ما ذكرنا عن الكناية يبدو لنا أن ثمة تشابهاً بينهما، لكن المغايرة بادية من وجوه:

الأول: أن المعنى الأصلي في الكناية لا يشترط أن يكون مقصوداً، بل الغالب أنه غير مراد بخلاف التضمين، فإنه[٣] يجب القصد فيه إلى كل من المضمن والمضمن فيه. فإن الشرب مقصود - أصالة - ومراد في قولنا: يشرب بها، مع إرادة التلذذ بقرينة «الباء»، أو «الارتواء».

الثاني: يقصد بالتضمين إرادة المعنيين من لفظ واحد، على وجه يكون كل منهما بعض المراد، أما في الكناية[٤] فإن أحد المعنيين تمام المراد، والآخر وسيلة.

الثالث: قاله أبو البقاء (١٠٩٤): إن المعنى غير المصرح به في الكناية هو المقصود أصالة، أما المعنى غير المصرح به في التضمين فإنه تبع للمذكور المقصود أصالة[٥].

الرابع: لا بد من اعتبار الحال في التضمين، فمعنى يقلب كفيه على كذا: نادماً على كذا، وليس في المجاز شيء من ذلك[٦].

---

(١) المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٦.
(٢) نهاية الإيجاز، ص ٢٧٢، الرازي.
(٣) النحو الوافي، ص ٥٣٣، عباس حسن.
(٤) حاشية ياسين على التصريح. ج٢، ص٧.
(٥) الكليات، ص ٢٦٦ أبو البقاء.
(٦) انظر النحو الوافي، ص ٥٣٧.

المذهب الثاني: يرى بعض العلماء أن التضمين مجاز، لأنه استعمال للفظ في غير ما وضع له بقرينة، والمجاز كذلك.

نُسب هذا القول – وهماً – إلى ابن هشام (٧٦١)[١]، لأنه قال في تعريف التضمين: إنه إشراب لفظ معنى آخر، ففهم أنه يقصد أن اللفظ استعمل في معنى واحد فقط، وهو المحذوف، وهذا هو المجاز.

وقد أغرى هؤلاء المثال الذي أورده ابن هشام[٢] وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ (آل عمران: ١١٥) حين قال: فلن تحرموه.

والحق: أن هذا ليس مراد ابن هشام، وتمام كلامه يبيّن مراده، فقد قال بعد تعريف التضمين: (وفائدته أن تؤدي الكلمة معنى كلمتين)، وكلامه صريح في أن اللفظ مستعمل فيما وضع له أصالة، إضافة إلى المقصود تبعاً، وهذا مخالف للمجاز صراحة الذي يتعذر فيه المعنى الأصلي.

وقد وقع الوهم نفسه في فهم عبارة ابن جنى (٣٩٢)، فظنوا أنه جعل التضمين من المجاز، بناءً على قوله في تعريف التضمين: إن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين – يعني اللفظين – موقع الآخر، مع أن كلامه كله في التضمين قائم على إرادة المعنيين، وهذا ما جعله يعده أسلوباً بلاغياً راقياً غفل عنه كثيرون[٣].

وكان أشد الوهم في القول: بأن العز بن عبدالسلام (٦٦٠) جرى على اعتبار التضمين من المجاز، بناءً على قوله – في مجاز التضمين: وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى اسمين كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ (الأعراف: ١٠٥) فيضمن «حقيق» معنى «حريص»، ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه، وكقول الشاعر: قد قتل الله زياداً

---

(١) حاشية ياسين، ج٢، ص ٤، ظاهرة قياس الحمل ٢٧٥. النحو الوافي، ج٢، ص ٥٢٦.
(٢) مغني اللبيب، ص ٨٩٨.
(٣) الخصائص، ج٢، ص ٣٠٨، ج٢، ص٤٣٥.

عني[١]، ضمن قتل معنى صرف، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل، دون ما عداه من الأسباب، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً[٢].

لقد مرّ الأعضاء الكرام[٣] على عبارة العز مرور الكرام، وإلا فإن كلامه يفيد أن التضمين مناف للمجاز، لأنه نص على إفادة المعنيين في التضمين، ودونك آخر كلامه.

وإذا كان الذين نسبوا القول بالمجاز إلى العز قد استندوا إلى استعماله مصطلح مجاز القرآن، وقوله مجاز التضمين، فهذا وهم آخر، لأن العز جرى في استعمال لفظ المجاز في الموضعين على ما جرى عليه بعض المتقدمين – أمثال أبي عبيد في مجاز القرآن – وكان مرادهم في هذا الاستعمال (الذي يخرج عليه الكلام، وما يحسن أن يقال في تفسيره)[٤]. فالمجاز في عرف هؤلاء يتصل بمعنى القرآن وتأويله، وليس هو المقابل للحقيقة.

إن الكشف عن موقف هؤلاء الأعلام من هذه المسألة، يضعف القول: بأن التضمين مجاز، فإذا أضيف إليه ما سبقت الإشارة إليه أن المعنى الأصلي في المجاز متعذر، وهو في التضمين مقصود أصالة، مالت النفس إلى ما قاله ياسين (١٠٦١) في حاشيته: (والمختار عند المحققين: أن اللفظ في التضمين مستعمل في معناه الحقيقي)[٥].

المذهب الثالث: ذهب بعض العلماء إلى أن التضمين جمع بين الحقيقة والمجاز، لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بقرينة[٦].

---

(١) الشعر للفرزدق وقبله:

كيف تراني قالباً مجني أقلب أمري ظهره للبطن

(٢) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ص ٥٤. العز بن بن عبدالسلام. والذين نقلوا هذا النص سمّوا الكتاب «مجاز القرآن».

(٣) محاضر جلسات المجمع اللغوي بالقاهرة دورة الانعقاد الأولى، ص ٢١١.

(٤) المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص ٥٤، د. محمد بدري عبدالجليل.

(٥) حاشية ياسين، ج٢، ص ٦.

(٦) حاشية ياسين، ج٢، ص ٤.

لقد فهم بعضهم[١] من كلام ابن هشام أنه يذهب إلى هذا الرأي لأن التضمين عنده يقوم على أن كلمة تؤدي مؤدى كلمتين، فتكون هذه الكلمة مستعملة في حقيقتها ومجازها، قالوا: (ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٦) ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبب، فقد أطلق فعل الإيلاء مراداً به المعنيان جميعاً، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك)[٢].

قد يبدو وجه شبه بين التضمين وبين «الجمع بين الحقيقة والمجاز»، لكن الفرق بينهما أوضح، ذلك أن التضمين يفارق الجمع بين الحقيقة والمجاز في أن المعنيين في التضمين وإن كانا مقصودين لذاتهما، إلا أن المذكور بمتعلقه يكون تبعاً للمذكور بلفظه[٣]، وهذه التبعية والمماثلة في الإرادة من الكلام، في حين أن كلاً من المعنيين في صورة الجمع بين الحقيقة والمجاز مراد من الكلام لذاته مقصود في المقام أصالة.

وثمة فرق آخر وهو أن قرينة المجاز مانعة من إرادة المعنى الحقيقي كما هو معلوم عند البيانيين فيكون هذا الجمع متعذراً.

واعترض على هذا[٤] بأن القرينة في المجاز إنما تمنع من إرادة الحقيقة فقط، وعلى الرغم من هذا فإن هذا الأسلوب – الجمع بين الحقيقة والمجاز – متعذر وغير جائز عند البلاغيين، في حين أن التضمين متفق عليه، وهو عندهم قياسي[٥].

---

(١) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٣٦.
(٢) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٢٥.
(٣) الكليات، ص ٢٦٦، أبو البقاء.
(٤) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٣٥، عباس حسن.
(٥) الكليات، ص ٢٦٦.

المذهب الرابع: ذهب بعض العلماء إلى أن التضمين من الحقيقة وهو فن قائم برأسه.

إن هذه المغايرة الظاهرة بين التضمين من جهة وبين الكناية والمجاز بأنواعه من جهة أخرى – وإن كانت غير تامة – تقوِّي الرأي القائل بأن التضمين من الحقيقة، وقد ذهب إلى هذا جمع من العلماء.

ذكر أبو البقاء[١] أن التضمين ليس من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التي فيها قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة.

وتحدث ابن كمال باشا[٢] عن صلة التضمين بالكناية والمجاز، وبين أنه مغاير لهما، ثم قال: والحق أنه ركن مستقل من أركان البيان، كالكناية والمجاز، ونسب هذا القول إلى[٣] صاحب الكشاف (٥٣٨)، ولم أره، وإن كان يشفع لهذا الرأي قوله: إن الغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ[٤].

التضمين بين القياس والسماع:

ارتبط الخلاف في كون التضمين قياسياً أو سماعياً بالمسألة المتقدمة، وهي الخلاف في كونه حقيقة أو مجازاً، فمن رأى أن التضمين مجاز جعله سماعياً، ومن جعله من الحقيقة قال: إنه قياسي.

ويبدو أيضاً أن هذه المسألة تأثرت باتجاهات سابقة، فمن كان يرى أن الأوْلى عدم التوسع في التضمين حتى لا يؤدي إلى فوضى ويصبح وسيلة

---

(١) المرجع السابق، ص٢٦٦.
(٢) حاشية ياسين، جـ١، ص ٧، النحو الوافي، ص ٥٣٥.
(٣) حاشية ياسين، جـ٢، ص ٥.
(٤) الكشاف، جـ٢، ص ٤٨١.

للتلاعب بالألفاظ وخرق القواعد مال إلى القول: بأنه سماعي، ينبغي حفظه، وعدم القياس عليه.

لقد عبَّر عن هذا التوجه - قديماً - السيوطي (٩١١)[١] حين قال: التضمين لا ينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى لا يكثر، ومال إلى هذا الرأي كثير من المحدثين[٢]، بخاصة أنه صُوِّر أحياناً على أنه صراع بين دعاة الحداثة الساعين إلى اعتباره قياسياً والمحافظين الراغبين في قصره على السماع حتى لا يتوسع فيه[٣].

إن الاحتكام إلى النيات والدخول إلى بحث المسائل ببعض المقررات لا يخدم القضايا العلمية، ويفتح الباب أمام تصيّد الأدلة، ولن يعجز أحد عن هذا.

استند القائلون بأن التضمين سماعي إلى الأمور التالية:

١ - إن التضمين مجاز، والمجاز عندهم سماعي، وهذا ليس بدليل، لأنه محل نزاع، والأرجح خلافه.

٢ - إن التضمين قليل، وهذا يعني أنه سماعي، حتى قيل: إنه لا يتجاوز مائتي كلمة[٤]، ويُردُّ عليه بما ذكر عن الأديب الرافعي أنه عدَّ عشرة آلاف كلمة في التضمين، ثم عجز عن الاستقصاء[٥]، وبغض النظر عن هذا العدد فإن الأدلة الشاهدة على كثرة التضمين وافرة، وحسبنا عشرات النصوص من القرآن الكريم والتراث العربي، والتي يمكن حملها على التضمين بلا تكلف.

قال ابن جنى: (أحسب لو جُمع لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا)[٦]،

---

(١) همع الهوامع، ج١، ص ١٤٩، السيوطي، تحقيق: أ.د.: عبدالعال مكرم.
(٢) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٤٤.
(٣) أعمال مجمع اللغة العربية، ٣٥٨ د. محمد الحمزاوي.
(٤) رأي الأستاذ منصور فهمي: انظر محاضر جلسات المجمع اللغوي بالقاهرة، دورة الانعقاد الأولى، ص ٢١٦، النحو الوافي، ج٢، ص ٥٤٥.
(٥) المعنى والإعراب عند النحويين، ص ٤٥١. د. عبدالعزيز عبده.
(٦) مغني اللبيب، ص ٨٩٩، ابن هشام.

ويزيد هذا الحكم بياناً وبسطاً في موضع آخر فيقول (ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً، لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً)[١].

وقد استند جمع من العلماء إلى هذه الكثرة للحكم على التضمين بأنه قياسي، ونقل أبو حيان (٧٤٥) أن الأكثرين على أنه قياسي[٢]، وفي شرح التصريح على التوضيح (اختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي والأكثرون على أنه قياسي)[٣] ويرى أبو البقاء أنه سماعي، ولكنه لشيوعه صار قياسياً[٤].

وقد ذهب مجمع اللغة العربية بعد مناقشات مستفيضة إلى أن التضمين قياسي[٥].

ويقوي القول بأنه قياسي: الاتفاق على أن التضمين البياني قياسي، لأنه من باب حذف العامل لدليل، وهذا يشفع للقياس النحوي لأن يكون قياسياً، بخاصة أننا نميل – كما أشرنا – إلى أن الفرق بينهما يسير.

ويحسن التنبيه إلى أنه لن يكون لهذه المسألة – كون التضمين سماعياً أو قياسياً – أثر يذكر في دراستنا للنصوص التي سنعرض لها، حيث إننا لا ننشيء نصوصاً، وإنما ندرس نصوصاً ثابتة.

مدارس النحو والتضمين:

وُفِّق النحاة بعد جهد وعناء وبحث واستقصاء إلى وضع ما اصطلح على

---

(١) الخصائص، ج٢، ص ٣١٠، ابن جني.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٢، ص ٤٦، أبو حيان.
(٣) شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٥.
(٤) الكليات، ص ٢٦٧، أبو البقاء.
(٥) محاضر جلسات المجمع اللغوي بالقاهرة، دورة الانعقاد الأولى، ص ٢١٦، النحو الوافي، ج٢، ص ٥٥٢.

تسميته بالنحو، وهو عبارة عن مجموع الملاحظات والقواعد التي تلتزمها أساليب اللغة في طرق أدائها للمعاني[١].

وكان لهذا العلم أغراض سامية، وأهداف جليلة، منها: (التوصل إلى فهم معاني كلام الله جل شأنه، والإحاطة بأسرار تنزيله)[٢]، ومنها: العمل على إبراز لغة يسودها النظام والضبط في ضوء قواعد عامة بنيت على السماع والقياس.

لقد كان للنحاة ما أرادوا، وجاءت قواعد النحو مضطردة بصورة عامة، وإن كاد أن يعكر صفوها بعض الشواهد الشوارد. ولكن ما كان لهؤلاء النحاة أن يدعوها وشأنها لتفسد ما صنعوا.

تعددت أساليب النحاة في التعامل مع الشواهد الخارجة عن القواعد، فتارة يعدونها مسائل شخصية جزئية[٣] يتسامحون فيها ولا يتسامحون في مثلها – على تفاوت في مواقف المدارس – هذا إذا لم يتمكنوا من توجيه هذه الشواهد بما يتفق مع النظام العام.

وقد وضع النحاة بعض القواعد التي تمكنهم[٤] من لم شتات هذه الفروع النافرة، وإرجاعها إلى حظيرة الأم، في محاولة منهم لإيجاد بناء منسجم من هذه الفروع، وكان منها قاعدة الحمل على المعنى التي جمعت عدداً من الأساليب النافرة، مثل: تذكير المؤنث، والعكس، والتعبير عن الجمع بلفظ الواحد، وغير ذلك.

كانت حقيقة تعدي الأفعال وما يتصل بها من مسائل إحدى المجالات التي ظهر فيها ما يمكن أن يسمى خروجاً على القواعد التي تحكم هذه القضية، من ذلك: تعدي الفعل وحقه اللزوم، أو تعدي الفعل بحرف وحقه أن يتعدى بنفسه،

---

(١) اللغة والنحو، ص ٥٢. د. حسن عون.
(٢) المفضل شرح أبيات المفصل ص ٤، ط الحلبي على هامش المفصل.
(٣) ضحى الإسلام، ج٢، ص ٢٩٥، أحمد أمين.
(٤) ظاهرة قياس الحمل، ص ١٦٩، د. عبد الفتاح حسن.

أو تعدي الفعل بحرف وكان حقه أن يتعدى بغيره، وفي ثنايا بحث هذه المسائل برزت مسألة التضمين.

تباينت توجيهات مدرستي البصرة والكوفة للمسائل السابقة، وقد استحوذ موضوع تناوب الحروف على بحثهم، لكثرة الشواهد التي تندرج تحته.

ترى مدرسة البصرة أن لكل حرف من حروف الجر معنى خاصاً به، يدل عليه على الحقيقة، فـ«على» تدل على الاستعلاء، و«في» تدل على الظرفية، و«من» تدل على ابتداء الغاية، وهكذا.

إن مدرسة البصرة لا تجيز التصرف في الحرف قياساً، فكما أن حروف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض فكذلك حروف الجر[١]، وما أوهم ذلك وجب البحث له عن مخرج وتوجيه، وإلا عمت الفوضى، ولساغ أن يقال: زيد إلى الكوفة أي في الكوفة، وهذا لم تقله العرب[٢].

حمل البصريون الشواهد التي تخالف ما ذهبوا إليه على تأويل الفعل، ليصبح موافقاً للقاعدة، أو على تضمين الفعل معنى فعل آخر حقه أن يتعدى بحرف الجر المذكور، وإن تعذر هذان التوجيهان قالوا: بإنابة الحرف، توسعاً أو شذوذاً.

يفهم مما تقدم أن البصريين يرون أن التصرف في الفعل أسهل من التصرف في الحرف، وهو كذلك، قال ابن هشام[٣]: التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف، لأن الحروف بابها لا يتصرف فيه. قال ابن عصفور – مبيناً منهج مدرسة البصرة –: (فإن لم يكن التأويل ولا التضمين اعتقدوا – إذ ذاك – أن أحد الحرفين موضوع موضع الآخر[٤]. يعني شذوذاً).

---

(١) مغني اللبيب، ص ١٥٠.
(٢) الجني الداني، ص ٣٨٨، مغني اللبيب، ص ٨٦١.
(٣) مغني اللبيب، ص ٨٦١.
(٤) ضرائر الشعر، ص ٢٣٦، ابن عصفور.

يرى الكوفيون أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وضعاً، وهذا مبني عندهم على أن الحرف في أصل وضعه واستعماله لم يقتصر على معنى واحد، فإن مجيء «الباء» في قوله تعالى ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ بمعنى «من» أمر سائغ، لأن «الباء» – بالإضافة إلى معناها التي وضعت له – تأتي بمعنى حروف جر أخرى، وليس في هذا تجوز في الحرف عندهم، لأنهم[1] ينكرون التجوز في الحرف، كما يرى بعض الباحثين.

إن مدرسة الكوفة بهذا التوسع لم تكن مضطرة إلى التصرف في الفعل بتأويله أو تضمينه فعلاً آخر، أو الحكم على الأسلوب بأنه شاذ، وإنما توسعوا في معاني الحرف، أو على حد تعبير د. المخزومي[2] قالوا بتضمين الحرف معنى الحرف.

إن المتأمل في تخريج المدرستين لهذه الشواهد الخارجة عن القواعد يلحظ أن كل مدرسة اختارت تخريجاً يتناسب مع منهجها العام.

لقد عنيت مدرسة البصرة بالقياس كثيراً، بغية تقنين اللغة وتنظيم قواعدها، فأعرضت عن اعتبار القليل النادر، وخرَّجوه بطرق شتَّى، ومن ذلك: رفض المدرسة لتناوب الحروف، وتخريج ما يتوهم فيه ذلك على أمور، أبرزها التضمين، وهو عندهم خلاف الأصل، إذ لو أمكن توجيه هذه الأمثلة بغير التضمين لتم ذلك.

عُرف عن مدرسة الكوفة التوسع في القياس، وقد[3] آثروا أن يأخذوا بكل ما جاء عنَ العرب، وأجازوا استعمال ما كانوا يستعملون، ولو كان مخالفاً للقواعد العامة، وهذا المنهج لم يضطرهم إلى التأويل أو القول بالتضمين في الشواهد التي ناب فيها حرف عن آخر، بل اكتفوا بإضفاء الشرعية اللغوية على هذه الإنابة، وإن لم تكن هي الأصل عندهم، لأنهم يقرون أن لكل حرف معنى

---

(١) المعنى والإعراب عند النحويين، ص ٤٥١، د. عبدالعزيز عبده.
(٢) مدرسة الكوفة، ص ٢٨٤ د. مهدي المخزومي.
(٣) ظاهر قياس الحمل، ص ١٠٨، د. عبدالفتاح حسن.

يستعمل فيه، وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامهم، وإلا كانوا دعاة فوضى، وهم بلا شك خلاف ذلك، وقد أحسن الجرجاني بقوله: (لأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد العامة)[١].

لقد اتجه البصريون إلى الفعل فتصرفوا فيه بالتضمين، قال ابن عصفور (٦٦٩): (لأن التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض، لأن الحروف بابها لا ينصرف)[٢]، ووافقه ابن هشام كما تقدم.

واتجه الكوفيون إلى الحرف وقالوا بنيابته عن غيره، وانتصر لهم كثيرون، بحجة أن مسلكهم هذا أقل تعسفاً وتكلفاً[٣]، لكنه أدى مع غيره من التوجهات إلى اتهام مدرسة الكوفة بأنه إذا كان للشيء الواحد جملة صور وضعوا له جملة قواعد[٤].

ويحسن في هذا المقام التنبيه - احترازاً - إلى ارتباط القول بإنابة الحروف بمدرسة الكوفة، والقول بالتضمين بمدرسة البصرة، وقد درج على هذا جمع من المتقدمين والمتأخرين[٥].

وقد رفض بعض الباحثين[٦] هذا التقسيم، وحجته أن بعض أعلام مدرسة البصرة مثل - سيبويه والمبرد - لم ينكرا أن لبعض الحروف أكثر من معنى، فإن الحرف «من» يأتي عندهم للإبتداء والتبعيض والزيادة.

---

(١) في أصول النحو، ص ٢١١، سعيد الأفغاني.
(٢) ضرائر الشعر، ص ٢٣٦، ابن عصفور.
(٣) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٥٢. مغني اللبيب، ص ١٥١.
(٤) ضحى الإسلام، ٢، ص ٢٩٦، أحمد أمين.
(٥) ابن هشام في المغني، ص ١٥٠، والمرادي في الجني الداني، ص ٤٦ وغيرهما كثير.
(٦) صاحب كتاب الحروف العاملة في القرآن الكريم، ص ٣٨٢.

وخلص الباحث من هذا إلى نتيجة مفادها أنه رفض أن يكون التضمين مذهباً بصرياً، وتكون الإنابة مذهباً كوفياً.

إن الناظر في منهج المدرستين – بعامة – لا يسلم للباحث ما ذهب إليه، وإن بدا أن ثمة شواهد تسند قوله، ذلك أن النزاع في نيابة حرف عن آخر أوسع بكثير من القول: بأن لبعض الحروف أكثر من معنى، وحتى هذا القول فإنه عند البصريين محصور، ذلك أن المبرد أجاز هذه النيابة بشرط أن يأتي الحرفان في معنى واحد، وفي بعض المواضع[١].

إن هذه الآراء لا تعكر على نسبة التضمين إلى مدرسة البصرة، كما أن بعض إشارات برزت عند الفراء الكوفي تشير إلى التضمين لا تعكر على منهج الكوفيين في مسألة نيابة الحروف، من مثل قول الفراء في معنى «الباء» في قوله تعالى ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: ٦)، حيث قال (يشربها، ويشرب بها سواء في المعنى، وكأن يشرب بها يروى بها وينقع)[٢]، وهي إشارة واضحة منه إلى تضمين فعل يشرب معنى يروى.

ولقد أصاب صاحب الاقتضاب (٥٢١) في شرح أدب الكتاب حين عرض لمسألة نيابة الحروف بعضها عن بعض مستعملاً لفظ أكثر فقال: (أجازه قوم من النحويين أكثرهم كوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم بصريون)[٣]، ومع هذا فإن نسبة القول بنيابة الحروف إلى مدرسة الكوفة، ونسبة القول بالتضمين إلى مدرسة البصرة أمر سليم لاعتبارات كثيرة.

إن الألفاظ أوعية للمعاني، ولقد كانت هذه الألفاظ تلقى عناية متميزة من العرب الخلّص، في الانتقاء، والاصطفاء، والتهذيب، والصياغة، حتى غدا ذلك كله ميزة من ميزات هذه اللغة، وتاجاً على رؤوس أهلها.

أكد هذا الحذاق، وبينوا – في الوقت نفسه – أن هذه العناية لم تكن قط

---

(١) الكامل، ج٢، ص ٨٢ المبرد.
(٢) معاني القرآن، ج٣، ص ٢١٥. الفراء.
(٣) الاقتضاب، ص ٢٦٢. البطليوسي.

على حساب المعاني، يقول ابن جني: (العرب تعنى بألفاظها، فتصلحها، وتهذبها، وتراعيها... ومع هذا فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها، لأنه يرى – وهو الحق – أن هذه العناية بالألفاظ إنما هي في حقيقة الأمر خدمة للمعاني[١].

ولقد ذهب سيبويه من قبل إلى مثل هذا، فكان يرى أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ[٢]، ولعل عبارة ابن الحاجب أقرب إلى ما نحن بصدده فهو يقول: (إن العرب كما تراعي المعاني فكثيراً ما تراعي الألفاظ)[٣].

إن حصيلة ما توافر للعلماء عن مدى عناية العرب بلغتهم وقيامهم عليها والتواصي بذلك جعل بعض العلماء يصدر حكماً – وهو مطمئن – مفاده: أن العرب لا تلحن. يقول ابن هشام: العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني[٤].

وهذا السبكي (٧٧١) يقول: (والذي يظهر أن العربي لا يلحن)[٥] ولا يعكر على هذا الحكم أمثلة نادرة شاذة هي محل نظر ودراية عند أهل الشأن.

لقد كان العربي يعرف ما يخرج من رأسه من ألفاظ، ويأخذ حذره في ذلك، لأنه كان ابن بيئة تراقب وتحاسب، بل حسبنا أنه كان يقلد، فيتبع ما يسمع في مجتمع معروف المنابت، محدد المعالم، وهكذا (ظلت اللغة العربية سليمة نقية إبان العصر الجاهلي، وفي صدر الإسلام، اللهم إلا أن تسمع اللحنة في القليل النادر، فيعاب قائلها، وتؤخذ عليه، وينظر إليه نظرة استهجان واستنكار)[٦].

---

(١) الخصائص، ج١، ص ٢١٥ – ٢١٧ بتصرف.
(٢) همع الهوامع، ج١، ص ٨. السيوطي.
(٣) الأمالي النحوية، ج٣، ص ٨٧، ابن الحاجب.
(٤) مغني اللبيب، ص ٤٠١.
(٥) اللغة والنحو، ص ٨٦، عباس حسن.
(٦) مدرسة البصرة النحوية، ص ٦. د. عبدالرحمن السيد.

نقرر في ضوء ما تقدم أن العربي – في عصر الاحتجاج – إذا تكلم بما يبدو أنه مخالف للمألوف من الأساليب فإن المنهج العلمي المشوب بحسن الظن يستدعي التريث في إصدار الأحكام على هذا العدول عن المتبع، لأن وراءه شيئاً، وقد أومأ إلى هذا التوجه إمام النحاة سيبويه حين قال: (وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)[1].

إن قاعدة الحمل على المعنى من أبرز هذه الوجوه التي يبدو أن العربي كان مستحضراً لها – وهي القاعدة التي جُعل التضمين واحداً من أفرادها – يدل على هذا ما نقله الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، قال: سمعت رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم، أليس بصحيفة[2].

إن مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض من أبرز المسائل التي تذكر في هذا المقام، ذلك أن العرب وضعت في الأصل لكل حرف معنى، فإن ناب حرف عن آخر في موضع ما تقبل الكوفيون ذلك، وعدّوه أسلوباً صحيحاً، يشفع له أصل الوضع والسماع، كما ذكرنا.

بيد أن كثيراً من العلماء تحفظوا على هذا المنهج، فهذا صاحب الاقتضاب يرى أن في هذا المنهج نظراً، لأنه يلزم أصحابه أن يجيزوا [في زيد ثوب] أي عليه، قياساً على قول عنترة:

بطل كأن ثيابه في سرحة[3] يحذي نعال السبت ليس بتوأم

وهم لا يجيزون ذلك، فلزم أن تلتمس العلة التي أجازت مجيء «في» مكان «على» في بيت عنترة، وهي تظهر في استحضار معنى على بأنها في حقيقتها

---

(١) الكتاب، ج١، ص ٣٢ سيبويه.

(٢) الخصائص، ج١، ص ٢٤٩. ابن جني.

(٣) السرحة: الشجرة الطويلة. يريد أن هذا البطل طويل وكان ثيابه معلقة على شجرة طويلة.

ومجازها تدل على العلو على الشيء والإشراف والارتفاع، و«في» الظرفية معناها الوعاء والاشتمال، وهي خاصة بالأمكنة، ومكان الشيء قد يكون عالياً مرتفعاً[١]، وبهذا يظهر أن التقارب كان سبب التناوب في هذا الموضع. قال ابن جني في تأييد هذا التوجيه: (جاز ذلك من حيث كان معلوماً أن ثيابه لا تكون في داخل سرحه، لأن السرحة لا تنشق فتستودع الثياب ولا غيرها)[٢].

وهذا ما دفع ابن جني إلى القبول بفكرة التناوب في موضع دون موضع، وعلى حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأمَّا في كل موضع وعلى كل حال فلا[٣].

يفهم مما تقدم أن نيابة حرف عن آخر جائزة بقيد، وهو التقارب في المعنى كما أشرنا إليه، وبه صرّح ابن السراج (٣١٦) حين يقرر أن التعاقب بين الحروف يقوم على التقارب في المعنى، وإلا لم يجز التناوب[٤]، لأنه خلاف الأصل، وهذا الملمح دفع ابن هشام إلى إضافة قد – التي تفيد التقليل – على قول الكوفيين: «ينوب بعض حروف الجر عن بعض» وحينئذ يتعذر – كما يقول ابن هشام – استدلالهم بالنيابة، إذ كل موضع أدعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة[٥].

يشير كلام ابن هشام إلى أن ثمة مخرجاً آخر، وتوجيهاً مقبولاً لهذه الأمثلة التي ادَّعى فيها الكوفيون النيابة مطلقاً، ذلكم هو التضمين، الذي عرَّفه ابن هشام كما مر بنا إشراب لفظ معنى لفظ، ولقد كان منصفاً حين أدخل «قد» في هذا الموضوع أيضاً، فقال عن مذهب البصريين: قد يشربون لفظاً معنى لفظ[٦]. وهذه إشارة منه إلى أن القول بالتضمين ليس على إطلاقه، لأن بعض

---

(١) انظر الاقتضاب، ص ٢٦٤ بتصرف.
(٢) الخصائص، ج٢، ص ٣١٢.
(٣) الخصائص، ج٢، ص ٣٠٨.
(٤) الأصول في النحو، ج١، ص ٤١٤. ابن السراج.
(٥) مغني اللبيب، ص ٨٦١.
(٦) مغني اللبيب، ص٨٩٧.

الذين حكموا على النيابة بأنها خلاف الأصل حكموا على التضمين الحكم نفسه[١].

إذا كان الأمر كذلك فإن الفطنة تستدعي النظر في أي التوجيهين أسلم وأحكم في ضوء القواعد العامة الواردة في شأن تفسير النصوص، بخاصة النص القرآني منها، والذي تراعي قواعد التفسير، وقواعد الترجيح المتصلة به تقديم التأسيس على التأكيد، وتراعي تكثير المعاني.

ذهب إلى تقديم القول بالتضمين على نيابة الحروف جمع كبير من النحاة، وأكثرهم من مدرسة البصرة، وعامة علماء البيان، وكثير من المفسرين، وقد وردت عن هؤلاء أقوال كثيرة تزين القول بالتضمين، وتكشف عن وجه الجمال الكامن فيه، وتنعي على أولئك القائلين بالنيابة مسلكهم الذي أبدوا فيه ظاهرية تفتقد إلى الفطنة واللطافة في الذهن على حد تعبير ابن القيّم[٢].

إن الرغبة في تجنب التكرير في الأسماء والآراء تملي علينا عدم التوسع فيما سبق إيجازه، لأنه سيمر بنا مزيد تفصيل في الدراسة التطبيقية، هذه الدراسة التي سنقتصر فيها على بعض النماذج، وإن كانت النفس تتوق إلى تطبيق منهج الجمع والاستقراء بغية تقديم تصور كامل للتضمين وأثره في تفسير القرآن، بيد أن المقام لا يسمح، وكذا طبيعة البحث، ولا يحول هذا دون بقاء النية قائمة – بحول الله – لإتمام ما تقتضيه طبيعة البحث.

سنعرض في هذا الجانب التطبيقي لبعض الأمثلة ذات الصلة بما مر عرضه وبسطه، والتي نسعى من خلالها للكشف عن أثر التضمين في التفسير بإزاء الرأي القائل بتناوب الحروف، وستشمل هذه الدراسة ثلاثة من حروف الجر، ونورد مع كل حرف خمس آيات على سبيل التمثل لا الحصر. وهذه الحروف هي:

---

(١) حاشية ياسين، ج٢، ص ٤.

(٢) بدائع الفوائد، ج٢، ص ٢١.

«إلى»، «على»، «الباء».

«إلى»: حرف جر عند جمهور النحاة، يفيد انتهاء الغاية في الزمان والمكان وهو بهذا نقيض «من» التي تفيد ابتداء الغاية[١].

أثبت جمع من العلماء – أكثرهم كوفيون – لهذا الحرف أكثر من معنى[٢]، وخالفهم في ذلك آخرون – أكثرهم بصريون – واقتصروا فيه على المعنى المتقدم، وتأولوا ما أوهم خلاف ذلك[٣]، وكان لهذا أثره في التوجيه والتخريج.

ورد في القرآن الكريم عدد من الأفعال تعدت بحرف الجر «إلى» وكان يتوقع – في ضوء الاستعمال المعتاد – أن تتعدى بحروف أخرى تتناسب مع معانيها، وسندرس خمسة من هذه الأفعال في نظم الآيات التالية:

المثال الأول: قول الله تعالى في شأن المنافقين ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ (البقرة: ١٤).

تعدى فعل «خلا» في الآية بحرف الجر «إلى»، وكان حقه أن يتعدى بـ«الباء»، أو بـ«مع»، فذهب بعض المفسرين والنحاة إلى القول: بأن «إلى» في الآية بمعنى «مع»، والمعنى: وإذا خلوا مع شياطينهم.

نقل هذا الطبري[٤]، وأومأ إلى قبوله، مع أنه صوَّب القول بالتضمين، وتبعه ابن كثير، فقال بالتناوب، ولكنه استحسن القول بالتضمين[٥] أيضاً، وقال: وهو أحسن من «مع».

يرى بعض العلماء أن خلا – في اللغة – تتعدى بالباء، ويكون لها حينئذ

---

(١) الجنى الداني، ص ٣٨٥. شرح المفصل: ج٨، ص ١٤.
(٢) الجنى الداني، ص ٣٨٦. الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص ١٥٣.
(٣) همع الهوامع، ج٤/ ١٥٤، ٢١٥.
(٤) جامع البيان، ج١، ص ٢٩٨.
(٥) تفسير القرآن العظيم، ج١، ص ٥٤.

معنيان: الأول: خلا به لحاجة خاصة، والثاني: خلا به يعني سخر به[١]، وهذا المعنى الثاني دفع مكي بن أبي طالب إلى القول: بأن الفعل خلا في الآية تعدى بإلى، وحقه أن يتعدى بالباء، دفعاً لإرادة توهم هذا المعنى[٢]. قال القرطبي: وقيل: إن «إلى» بمعنى «الباء»، وهذا يأباه الخليل، وسيبويه[٣].

إن ما ذهب إليه مكي فيه نظر، لأن السياق كفيل بدفع هذا التوهم، فإن الآية تتحدث عن الصلة الحميمة بين المنافقين ورؤسائهم الذين يوجهونهم إلى مسالك المكر، ويتلقى المنافقون منهم ذلك برحابة صدر، وبقولهم لهم: إنا معكم. فلا يتوجه القول إلى قصد السخرية البتة.

إن الأولى بالصواب في هذا الأسلوب أن يقال: إن فعل خلا تعدى «بإلى»، لأنه تضمن فعل أفضى، أو انحاز، أو توجه، أو مال، أو انصرف، وكلها أفعال تتعدى بـ«إلى»، والمناسبة بينها وبين الفعل (خلا) قائمة، فإن الخلوة تتحقق بالإنصراف، أو الانحياز، أو التوجه، وإذا خلا فقد أفضى، وإفضاء المنافقين إلى رؤسائهم يشير إلى شدة المودة بينهم والتلاحم، وهو ما يدل عليه الفعل أفضى، كما في قوله تعالى ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ (النساء: ٢١).

لقد أفصح اللفظ «خلا» بتعديته بـ«إلى» عن أكثر من معنى، فدل على حصول الخلوة بينهم، بالنص عليها، ثم دل بعد ذلك على أن الخلوة حصلت عن قصد ورغبة بعد ميل من المنافقين وانصراف وانحياز وتوجه، وأين هذه المعاني التي تلقى بظلالها على الصلة بين المنافقين ورؤسائهم؟ أين هي من القول بتعاقب الحروف الذي لا يعدو كونه بحثاً معجمياً ينبو عنه الأسلوب القرآني الرفيع؟

إن المرء ليستهجن في هذا المقام أن يرى من الباحثين[٤] من يعد أسلوب

---

(١) جامع البيان، الطبري، ج١، ص ٢٩٧. لسان العرب، ج١٤، ص٢٣٨.
(٢) البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٣٣٩.
(٣) الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص٢٠٦.
(٤) هو الدكتور ناصر علي حسين في كتابه كشف السر عن حروف الجر.

التضمين من التكلف الذي لا حاجة لنا به. ويقنع بالقول: إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وحمل جميع النصوص القرآنية وغيرها على هذا، ثم نراه يسمى كتابه كشف السر عن حروف الجر، ولا أدري – مع تقديري له – أي سر يمكن أن يكشف بمجرد القول إن «إلى» تأتي بمعنى «الباء»، أو «اللام»، وهكذا.

لقد حمل الباحث على ابن جني ووصفه بالتكلف والتناقض[١]، لأنه انتصر إلى التضمين، وقدمه على القول بتعاقب الحروف، ولقد أحسن ابن جني حين أعد جواباً مسبقاً لمثل هذا حين قال: إنه باب يتلقاه الناس مغسولاً سانجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه[٢].

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧). أصل الرفث لغةً: الفحش من القول واللغو، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٧) على ما يرجحه السياق، وفي هذا يقول العجاج:

وربَّ أسراب حجيج كظَّم عن اللغا ورفث التكلُّم[٣]

يطلق الرفث على الكلام مع النساء في شؤون الالتذاذ بهن، وفيه يقال: رفث بالمرأة، ورفث مع المرأة، ولا يقال في هذا المقام: رفث إلى المرأة[٤].

بيد أن الفعل رفث في الآية المتقدمة تعدّى بـ «إلى» فاقتضى هذا الأسلوب تخريجاً، فذهب جماعة – أكثرهم كوفيون – إلى القول بأن «إلى» بمعنى «مع»[٥] باعتبار أنها تفيد ضم الشيء إلى الشيء، وهو معنى ملحوظ في «إلى»، فيكون التقدير الرفث مع نسائكم، ويرى آخرون – ممن سلكوا مسلك

---

(١) كشف السر، ص ١٨٤.
(٢) الخصائص، ج٢، ص٣٠٦.
(٣) مفاتيح الغيب، ج٥، ص ٨٩٣، الرازي.
(٤) الخصائص، ج٢، ص ٤٣٥. شرح المفصل، ج٨، ص ١٥.
(٥) أدب الكاتب، ص ٥١٨، ابن قتيبة.

التناوب نفسه – أن «إلى» بمعنى «الباء»، فيكون المعنى – عندهم – الرفث بنسائكم[١]. ونسب إلى الأخفش[٢] ولم أجده في كتابه.

إن هذه التخريجات والتي قد تبدو صحيحة لغةً، إلا أنها لا تحمل في طياتها التوجيه الكاشف عن مراد الله تعالى، ولا يكفي – كما يقول ابن القيم – في مباني كلام الله عز وجل وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الإعرابي، بل لا بد من رعاية الفصاحة القصوى والبلاغة العليا[٣]، والقول بتناوب الحروف لا يحقق هذا.

تتضمن الآية الكريمة – موضوع الدراسة – استهجان ما وجد من المسلمين من إتيان النساء قبل الإباحة مما سماه القرآن اختياناً[٤]، كما تتضمن إباحة الجماع – والذي كنّي عنه بالرفث – بعد أن كان محظوراً في ليل رمضان.

إن أسلوب التضمين هو الكفيل بالدلالة على هذين المعنيين، فقد ورد في الآية فعل الرفث فأدى – في ضوء دلالته اللغوية – الغرض الأول، وهو العتاب والاستهجان، ثم عدى هذا الفعل «بإلى» الذي يتعدى به فعل الإفضاء المستعمل في القرآن بمعنى الجماع، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ...﴾ (النساء: ٢١)، فيكون الفعل قد أدى بهذا مؤدى كلمتين، على أسلوب تضمين فعل معنى فعل آخر، والتناسب بينهما قائم، والقرينة موجودة، وهي تعدي الفعل بإلى، وقد وجّه الآية بمثل ما ذكرنا جمع من المفسرين والنحاة البصريين[٥]، وهو الأنسب والأليق بالنظم القرآني.

---

(١) منتخب قرة العيون، ص ٤٣٩، ابن الجوزي.
(٢) الحروف العاملة، ص ٥١٤، د. هادي الهلالي.
(٣) بدائع الفوائد، ج٣، ص ٢٨.
(٤) مفاتيح الغيب، ج٥، ص ١١٣. روح المعاني، ج١، ص ٦٥، الألوسي.
(٥) مجاز القرآن، ج١، ص ٦٧ أبو عبيدة. مفاتيح الغيب، ج٥، ص ١١٣، الإشارة إلى الإيجاز، ص٥٥. الاقتضاب، ص ٢٦٦، الخصائص، ج٢، ص٤٣٥. إرشاد العقل السليم، ج١، ص ٢٠١ أبو السعود.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ (آل عمران: ٥٢) وورد الأسلوب نفسه في موضع آخر ﴿قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ (الصف: ١٤).

وصل في هاتين الآيتين وصف ﴿أَنصَارِيٓ﴾ بحرف الجر «إلى» فتباينت توجيهات العلماء لهذا الأسلوب، فقال أكثر الكوفيين إن «إلى» بمعنى مع، أي من أنصاري مع الله، ونقل هذا عن بعض السلف[١]، وقال الفراء: (المفسرون يقولون: من أنصاري إلى الله؟ أي مع الله، وهو وجه حسن)[٢].

ذهب إلى هذا التوجيه الطبري، فقال: من أنصاري إلى الله، أي مع الله، لأن من شأن العرب إذا ضموا الشيء إلى غيره ثم أرادوا الخبر عنهما بضم أحدهما مع الآخر إذا ضم إليه جعلوا مكان «مع» «إلى» أحياناً، ومنه «الذود إلى الذود أبل»[٣]، أي مع، علماً بأنه استدرك قائلاً: إذا كان الشيء مع الشيء لم يقولوه بإلى، ولم يجعلوا مكان «مع» «إلى»، فغير جائز أن يقال: فلان قدم وإليه مال أي معه[٤].

ويرى الزمخشري أنه لا يصح أن يقال في توجيه الآية: من ينصرني مع الله، لأنه لا يطابق الجواب[٥].

وذهب آخرون إلى القول بأن «إلى» بمعنى «في» والمعنى من أنصاري في ذات الله تعالى، أجاز ذلك أبو عبيدة[٦]، وقال ابن كثير: من أنصاري في الدعوة إلى الله[٧]، وعن الحسن أنه قال: من أنصاري في سبيل الله[٨].

---

(١) جامع البيان، ج٦، ص ٣٤٢، الطبري. أدب الكاتب، ص ٥١٦. منتخب قرة العيون، ص ٣٩.

(٢) معاني القرآن، ج١، ص ٢١٨ الفراء، مغني اللبيب، ص ١٠٤، ابن هشام.

(٣) من مثل قاله أحيحة بن الحلاج، أوله: الثمرة إلى الثمرة ثمر. انظر: الأمثال، ص ١٩٠، أبو عبيد.

(٤) جامع البيان، ج٦، ص ٣٤٣.

(٥) الكشاف، ج٤، ص ٩٥، الزمخشري.

(٦) مجاز القرآن، ج١، ص ٩٥، أبو عبيدة.

(٧) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج١، ص ٥٤٧. مفاتيح الغيب، ج٨، ص ٥٥، الرازي.

(٨) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج٤، ص ٩٧.

ونسب أبو حيان إلى الرماني والفارسي القول بأنها بمعنى اللام، أي من أنصاري لله[1].

إن هذه الأقوال المستندة إلى القول بتعاقب الحروف لم نجد فيها ما تطمئن النفس إليه، وهذا يعني البحث عن توجيه آخر، ولا أنسب فيما يبدو من حمل الآية على أسلوب التضمين، فيكون (أنصاري) تعدى بإلى، لتضمنه معنى الإضافة والانضمام، لأن النبي[2] إذا كان معه أنصار فقد انضموا في نصرته إلى الله، فكأنه قال: من أنصاري منضمين إلى الله.

جاء في الجنى الداني (والمعنى من أنصاري إلى الله؟ من يضيف نصرته إلى نصرة الله؟ و«إلى» في هذا أبلغ من «مع»، لأنك لو قلت: من ينصرني مع فلان لم يدل على أن فلاناً وحده ينصرك، ولا بد، بخلاف «إلى»، فإن نصرةً ما دخلت عليه محققه واقعة، مجزوم بها)[3]، وأيد السيوطي هذا دون تعليل قائلاً: إن «إلى» أبلغ من «مع» في هذا الموضع[4].

إن حمل الآية على أسلوب التضمين يجعلها تفيض بالمعاني، فإن هذا الأسلوب يشعر بأن نبي الله عيسى منصور لا محالة بنصر الله الثابت له، وإن تخلى عنه البشر، كما أن فيه تشريفاً للأنصار إن هم انضموا إلى الله تعالى في نصرة عيسى – عليه السلام –، وفيه كذلك ترغيب في المسارعة إلى إضافة نصرتهم إلى نصرة الله تعالى.

المثال الرابع: يقول الله تعالى في حق اليتامى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢﴾﴾ (النساء: ٢).

---

(١) البحر المحيط، ج٢، ص ٤٩٤، أبو حيان. مفاتيح الغيب، ج٨، ص ٥٥، الرازي.
(٢) الخصائص، ج٢، ص ٣٠٩، المحرر الوجيز، ج٣، ص ٤٨٧، ابن عطية.
(٣) الجنى الداني، ص ٣٨٦.
(٤) همع الهوامع، ج٤، ص ١٥٥.

تعدى فعل الأكل في الآية بحرف الجر «إلى»، على غير المعتاد، لأنه يتعدى بحرف الجر «مع»، فذهب جمع من العلماء إلى أن «إلى» في الآية بمعنى «مع»، ويكون المعنى ولا تأكلوا أموالهم مع أموالكم[1]، قال ابن عطية: وهذا غير جيد، وخلاف كلام الحذاق[2].

إن القول: بأن «إلى» بمعنى «مع»، وإن كان من حيث هو صحيحاً ومقصوداً إلا أنه يذهب بكثير من الدلالات التي لا تظهر إلا بإبقاء الحرف «إلى» على بابه، والتوجه إلى الفعل للتصرف فيه بالقول بالتضمين.

تتضمن الآية النهي عن أكل أموال اليتامى، ولما كان هذا الأمر المحظور إنما يتم بطرق ملتوية وغير مباشرة لاعتبارات كثيرة، حرص الإسلام على سد الأبواب التي قد تكون طريقاً لأكل هذه الأموال، ومن أبرزها أن يضم الكافل مال اليتيم إلى ماله، فتختلط الأموال، ويسهل حينئذ الأكل منها، دونما حساب أو عتاب.

لهذا الاعتبار نهى الشارع الحكيم عن الضم المفضي إلى الأكل، وبرز هذا المعنى بتعدية فعل أكل بحرف الجر «إلى» الذي يتعدى به عادة فِعْلُ ضَمَّ.

لقد فهم الصحابة الكرام هذه المعاني بتمامها، فبادروا إلى فصل أموال اليتامى عن أموالهم، خشية أن يؤدي ضمها إلى أكل شيء منها، فأنزل الله تعالى ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ﴾ (البقرة: ٢٢)، فبيّن سبحانه أن أصل ضم أموال اليتامى إلى أموالهم مباح ما لم يفض إلى أكلها.

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص ٥٧١، أدب الكاتب، ص ٥١٦، البرهان، ج٤، ص ٢٣٣. منتخب قرة العيون، ص ٣٩. لباب التأويل، الخازن، ج١، ص ٤٧٤، وقد نقل القول بالتضين أيضاً: النكت والعيون، ج١، ص ٤٤٨. الماوردي.

(٢) المحرر الوجيز، ج٣: ٤٨٧، ابن عطية.

إن أسلوب التضمين هو الذي كشف عن هذه المعاني والتوجيهات، التي ما كان لها أن تظهر في ضوء القول بأن: «إلى» في موضع «مع».

المثال الخامس: قول الله تعالى في دعاء إبراهيم – عليه السلام ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ (إبراهيم: ٣٧).

ورد في فعل تهوي قراءتان، والحاجة في كلتيهما قائمة للبحث عن تخريج، فإن القراءة الأولى: تهوي بكسر الواو ثم ياء، أصل الفعل فيها من هوى بفتح الواو بمعنى سقط، وحقه أن يتعدى بـ«على»، لكنه لما ضمن معنى تسرع وتتوجه عدي «بإلى»: وهو الحرف الذي يتعدى به هذان الفعلان[١].

يصبح المعنى – على هذا التضمين – فاجعل المؤمنين يتوجهون بحبات قلوبهم مسرعين إلى البيت الحرام، كما يهوي الطير على فريسته، والتناسب قائم بين السقوط من علٍ وبين الإسراع، كما قال امرؤ القيس: كجلمود صخر حطه السيل من علٍ.

القراءة الثانية: تهوى بفتح الواو ثم ألف مقصورة، وقد جعل بعضهم «إلى» على هذه القراءة زائدة[٢]، وجمهور النحاة لا يقولون بزيادة «إلى»[٣]، والصواب توجيه هذا الأسلوب في ضوء تضمين فعل تهوى فعل تميل[٤]، فيكون المعنى فاجعل أفئدة من الناس تميل إلى البيت الحرام، محبة وهوىً. وجعل أبو حيان منه قول الشاعر:

تهوي إلى مكة تبغي الهدى ما مؤمن الجن ككفارها[٥]

---

(١) المحرر الوجيز، ج٣، ص٣٤٢، ابن عطية، البحر المحيط، ج٥، ص٤٢١، مغني اللبيب، ص ١٠٥.

(٢) معاني القرآن، ج٢، ص ٧٨، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص ١٥٣.

(٣) الجنى الداني، ص ٣٨٩.

(٤) البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص ٢٣٤، حاشية الصبان، ج٢، ص ٢٢٠، النحو الوافي، ج٢، ص ٤٣٦.

(٥) البحر المحيط، ج٥، ص ٤٢١.

المثال الثالث: قول الله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ (المطففين: ١،٢،٣).

يتعدى فعل «اكتال» إلى مفعول واحد، وهو المكيل. فيقال: اكتال طعاماً، مثل ابتاع، ويتعدى إلى ما زاد على المفعول بحرف الجر «من»، كما يتعدى بحرف الجر اللام فيقال: كال له[١].

غير أن الفعل «اكتال» تعدى في هذه الآية «بـ «على»، وكان الأصل أن يقال في الآية: إذا اكتالوا من الناس، لأن المراد استدعوا منهم أن يكيلوا عليهم[٢].

وجَّه عدد من العلماء هذا الأسلوب – في ضوء تناوب الحروف – فقالوا: إن «على» هنا في موضع «من». والمعنى: إذا اكتالوا من الناس[٣]، واستدلوا على جواز هذا بقول صخر الغي:

متى ما تنكروها تعرفوها على أقطارها علق نغيث

أي من أقطارها.

تابع الكوفيين في هذا التوجيه أبو عبيدة البصري (٢١٠)[٤]، والذي أجاز – أيضاً – أن تكون بمعنى اللام، إذا كالوا لهم[٥].

وجه عدد من العلماء – جلهم مفسرون – الآية في ضوء القول بأسلوب التضمين، ذلك أن أصحاب الكيل ما كانوا ليتمكنوا من هذا الصنيع الشنيع لولا

---

(١) مفاتيح الغيب، ج ٣١، ص ٧٩، الرازي.
(٢) الاقتضاب، ص ٢٩١.
(٣) مغني اللبيب، ص ١٩١، تأويل مشكل القرآن، ص ٥٧٣، أدب الكاتب، ص ٥١٨، النحو الوافي، ج٢، ص ٤٧١. شرح الأشموني، ج٢، ص ٢٣٠، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج٤، ص ٥١٦.
(٤) مجاز القرآن، ج٢، ص ٢٨٩.
(٥) المرجع السابق، ج٢، ص ٢٨٩.

وجود ما يعينهم عليه، وهو ما يمكن أن يقدر بالتسلط، أو التحامل، أو الحكم وفرض الرأي.

لقد ناسب أن يتضمن فعل «اكتال» واحداً من هذه الأفعال، والتي تتعدى كلها «بـ«على»»، وهي تصور الواقع المشار إليه بدقة، فإن هؤلاء التجار تلاعبوا بالكيل حال كونهم متسلطين على الناس، متحاملين عليهم، قد فرضوا على العامة كيلاً يبخسهم حقوقهم.

قال الزمخشري: لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم أبدل «على» مكان «من»، للدلالة على ذلك[١]، وتابعه الرازي في هذا القول، وكذا السيوطي[٢].

إن حمل الآية على التضمين هو الذي أعطى هذه المعاني الوافرة وأعان على وصف الحالة بكل أبعادها، وهي التي لا يكاد يخلو منها مجتمع، تلك الحالة التي يكون فيها عامة الناس تحت رحمة التجار الذين يتحكمون فيهم للاعتبارات السابقة التي كشف عنها تعدي «اكتال» «بـ«على» أسلوب التضمين.

أين هذا كله من القول: بأن «على» في الآية بمعنى «من» وكفى؟ إن هذا التوجيه الذي يراه أصحابه جائزاً في الصناعة النحوية وجعلوه مخرجاً لا يخلو من جناية على دلالات النص القرآني.

المثال الرابع: قول الله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (٥٤: المائدة).

الذلة لغةً: الخضوع عن قهر، وهي ضد العزة[٣]، قال تعالى حكاية عن المنافقين: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ (٨: المنافقون). يتعدى فعل «ذل» بنفسه ويتعدى باللام، لكنه في هذه الآية تعدى «بـ«على»»، فقال بعض العلماء:

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ٤:١٩٤.
(٢) مفاتيح الغيب، ج٣١، ص ٨٠، الرازي. همع الهوامع، ج٤، ص ١٨٧، السيوطي.
(٣) القاموس المحيط، ج٣، ص ٥٥٦.

إنها – هنا – بمعنى اللام، أي: أذلة للمؤمنين[١]، وهذا ديدن القائلين بتناوب الحروف.

ويرى فريق آخر: أن في الآية تضميناً[٢]، فقد ضمَّن الفعل «ذلَّ» فعل عطف، أو حنا من الحنو، أو أشفق، وكلها أفعال تتعدى بـ«على» وبينها وبين الذل تناسب، ففيها كلها لين وتسامح، لكنها ثمرة محبة وتواضع، لا بسبب قهر وغلبة.

إن هؤلاء المؤمنين يشفقون على إخوانهم، ويعطفون عليهم، ولكن ليس عن ضعف، فإنهم أعزة على الكافرين، ولهذا عدي فعل ذل بـ«على»، وناسب هذه التعدية – أيضاً – تعدى أعزة بـ«على»، وهي على بابها، وهذا من باب المشاكلة، فكان في أسلوب التضمين هذا دفع توهم، وبيان لمظاهر تذلل المؤمنين لإخوانهم.

المثال الخامس: قول الله تعالى في شأن أصحاب الجنة: ﴿فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ ﴿٢١﴾ أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰرِمِينَ ﴿٢٢﴾ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَـٰفَتُونَ ﴿٢٣﴾ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴿٢٤﴾ وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَـٰدِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ (القلم: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥).

الغدو: الخروج أول النهار، وفعل «غدا» يتعدى بنفسه ويتعدى «بإلى»، لكنه تعدى في هذه الآية بـ«على»، فقال بعض العلماء[٣]: «على» في هذا الموضع بمعنى «إلى»، والمعنى: اغدوا إلى حرثكم.

إن سياق الآيات يدعو إلى غير هذا التوجيه، فقد تضمن فعل «غدا» فعل تسلط، أو حاز واستولى، وكلها تتعدى بـ«على»، ذلك أن قصد أصحاب الجنة أن يحوزوا على زرعهم ويتسلطوا عليه وحدهم، وذلك بالغدو إليه مبكرين قبل

---

(١) الجني الداني، ص ٤٨٠، البحر المحيط، ج٣، ص ٥٢٤، أبو حيان.

(٢) البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص ٣٤١، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٢٠٣، القزويني. التحرير والتنوير، ج٦، ص ٢٣٧، ابن عاشور.

(٣) مفاتيح الغيب، ج ٣٠، ص ٧٨، الرازي.

مجيء المساكين الذين كان من عادتهم أن يأتوا في وقت معلوم، وبهذا يظهر وجه التناسب بين الفعل غدا وبين تسلط، أو حاز، أو استولى.

وقد ناسب هذا القصد أن يتعدى فعل «غدا» مرة أخرى بـ«على» في السياق نفسه، في قوله تعالى ﴿وَغَدَوْا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾ أي: حازوا على لا شيء، وتسلطوا على الخيبة، وفي هذا تهكم بحالهم.

ويجوز أن يضمن فعل الغدو معنى الإقبال كما يقال: يغدى عليه بالجفنة ويراح. قال الطيبي: ومثله قيل في حق المطَّلب: تغدو درته – التي يضرب بها – على السفهاء، وجفنته على الحكماء[1].

«**الباء**»: حرف جر مختص بالأسماء، والإلصاق: أصل معانيه، وقيل: لا يفارقه، ولم يذكر سيبويه له غير هذا المعنى، وما أوهم غيره من المعاني فإنه مؤول عند البصريين[2].

الإلصاق ضربان: حقيقي، نحو: أمسكت الحبل بيدي، أي ألصقتها به، ومجازي، نحو: مررت بزيد، أي التصق مروري بموضع يقرب منه[3].

وردت في القرآن الكريم عدة أفعال تعدت بالباء، وكان الأصل في أساليب العرب أن تتعدى هذه الأفعال بحروف أخرى تناسبها، وكان للعلماء نظرات في هذه الاستعمالات لم تخرج عما سبق بيانه في الأمثلة المتقدمة، وسنعرض لبعض الأمثلة التي تعدت فيها أفعال بحرف «الباء»، ونرى القول الأنسب في توجيهاتها:

المثال الأول: قوله تعالى في بيان طرف من نعيم أهل الجنة: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ (الإنسان: ٦).

---

(١) الكشاف، ج٤، ص ١٢٩، الزمخشري، التحرير والتنوير، ج٢٩، ص ٨٣. مفاتيح الغيب، ج ٣٠، ص ٧٨، الرازي.

(٢) الجني الداني، ص ٣٦، الإتقان، ج١، ص ١٥٩، السيوطي. همع الهوامع ج٤، ص ١٦٢.

(٣) مغني اللبيب، ص ١٣٧، ابن هشام.

تعدى فعل «شرب» في هذه الآية «بالباء»، وحقه أن يتعدى بنفسه أو بمن، فقال أكثر الكوفيين ومن وافقهم[١] إن «الباء» هنا في موضع «من» التبعيضية، واستدلوا بقول أبي ذؤيب الهذلي:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج[٢]

«فالباء» في البيت بمعنى: من. ويرى آخرون: أن «الباء» في الآية زائدة، ونسب هذا القول إلى الفراء لقوله في الآية المتقدمة: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ ويشربها سواء في المعنى، وكأن يشرب بها يروى وينقع[٣] ويلمح في عبارته القول بالتضمين كما أشرنا سابقاً، ونسب القول بزيادة «الباء» في الآية إلى الأخفش. ولم أره في كتابه، لكنه قال بزيادة الباء في مواطن كثيرة مشابهة من كتابه[٤].

فرَّق ابن قتيبة،[٥] فجعل «الباء» زائدة في الآية، وجعلها في بيت الشعر المتقدم بمعنى «من»، بحجة أن ماء البحر لا يشرب، وتعقبه صاحب الاقتضاب قائلاً: (ولا أعلم من جعل «الباء» زائدة في الآية، ولا فرق بين الموضعين، فإذا احتج له محتج بأنه لا يجوز تقدير زيادة «الباء» في البيت، لأنه يصير التقدير شربن ماء البحر، وماء البحر لا يشرب كله، إنما يشرب بعضه لزمه مثل ذلك في العين)[٦].

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص ٥٧٥. جامع البيان، الطبري، ج٢٩، ص ١٢٨، الجنى الداني، ص ٤٣. مغني اللبيب، ص ١٤٢، لباب التأويل في معاني التنزيل، ج٤، ص ١٨٨، الخازن. البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص ٢٥٧. النحو الوافي، ج، ٢ ص ٤٥٤.

(٢) نئيج: سريع مع صوت.

(٣) معاني القرآن، ج٣، ص ٢١٥.

(٤) انظر معاني القرآن، ج٢، ص ٣٦٦، ٤٠١، ٤١٤، ٤٧٨، ٥٠٥ – الأخفش. مفاتيح الغيب، الرازي، ج ٣٠، ص ٧٨.

(٥) تأويل مشكل القرآن، ص ٤٣٠، أدب الكاتب، ص ٥٢١، مفاتيح الغيب، ج. ٣، ص ١٢٩، الرازي.

(٦) الاقتضاب، ص ٢٨٥.

وانتصر لمبدأ الزيادة بعض الباحثين[١]، فقال: والراجح زيادة «الباء» في ذلك – يعني الآية والبيت –، لوضوح المعنى والاستغناء عن «الباء».

إن القول بزيادة الحروف عار عن الدقة، وإن كان[٢] مقصدهم من الزيادة أنها لم تحدث معنى من المعاني التي يرد عليها الحرف، أو القول: إن زيادتها إنما يراد بها التأكيد.

لقد رفض الحذاق من العلماء مسألة الزيادة من أساسها، يقول الزركشي[٣]: (وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق الزائد على بعض الحروف... والذي عليه المحققون تجنب هٰذا اللفظ في القرآن، إذ الزائد لا معنى له، وكلام الله منزه عن ذلك). وتبنى ابن القيم[٤] هذا الرأي وانتصر له.

يتأكد هذا الحكم إذا أمكن توجيه هذا الحرف، كما قال المرادي: (والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة، وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين)[٥].

ولصاحب المفردات رأي في تعدي الفعل «بالباء» حين قال: (والوجه ألا يصرف ذلك عما عليه، وأن العين – ههنا – إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء، لا إلى الماء بعينه، نحو نزلت بعين، فصار كقولك: مكاناً يشرب به)[٦].

ولا أرى ميزة لهذا التوجيه، وهو أبعد من حمل «الباء» على معنى «من».

تطمئن النفس – في ضوء ما سبق – واستئناساً بالسياق إلى رفض التوجيهات السابقة، والميل إلى حمل الآية على التضمين، فقد ضمن فعل يشرب فعل يروي، أو فعل يتلذذ وهي تتعدى بالباء.

---

(١) كشف السر عن حروف الجر، ص ١٥٨. د. علي حسين.
(٢) شرح المفصل، ج٨، ص ٢٣، ابن يعيش.
(٣) البرهان في علوم القرآن، ج٢، ص ١٧٨.
(٤) بدائع الفوائد، ج٢، ص ٥٦، ٧٧.
(٥) الجنى الداني، ص٥٢.
(٦) المفردات، ص ١٦١، الراغب.

إن الآية تتحدث عن طرف من نعيم أهل الجنة، وهو نعيم يختلف عن نعيم الدنيا، ونظم الآية يهدف إلى بيان أمرين:

أولهما: إثبات الشرب لأهل الجنة من عيونها التي طالما تحدث عنها القرآن، ولما في النفس من ميل للشرب ورغبة فيه.

الأمر الثاني: الذي تهدف إليه الآية: الإشارة إلى مصاحبة التلذذ لهذا الشرب، وأنه الغاية منه، ويروى بها أهلها، بخلاف الشرب في الدنيا، فإنه يكون لحاجة ودفع ضرر، وقد لا يصاحبه ريّ ولا تلذذ.

لقد تحققت هذه المعاني بتعدية فعل «شرب» «بالباء»، وورد الأسلوب نفسه في آية أخرى وهي: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ (المطففين: ٢٨)، وهذا ما يؤكد التوجيه الذي ذكرنا، وبه قال جمع من العلماء[١].

والمستهجن من الزمخشري: أنه أغفل هذه المعاني، وعدل عنها إلى القول: بأن «الباء» للمصاحبة، والمعنى عنده: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل[٢]. وتابعه الرازي[٣]، وكان ابن القيم أبعد نظراً في هذا الموضع حين قال: (التضمين أصح، وألطف، وأبلغ)[٤].

ويمكن توجيه أبيات الشعر الواردة على هذا الأسلوب والتي كانت مستنداً للفريق الأول كما وجهت الآية. فقول أبي ذؤيب:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

يدل على تضمين شربن روين وامتلأن، وسياق البيت يعين على هذا الفهم، فهي سحب، والماء ماء بحر.

---

(١) الجنى الداني، ص ٤٤، مغني اللبيب، ص ١٤٣، الإشارة إلى الإيجاز، ص ٥٥. همع الهوامع، ج٤، ص ١٦٠، حاشية الصبان: ج٢، ص ٢١١.
(٢) الكشاف، الزمخشري، ج٤، ص ١٢٩.
(٣) مفاتيح الغيب، الرازي، ج٣، ص ٢١٤.
(٤) بدائع الفوائد، ص ٢، ج٢١.

وللبيت رواية أخرى تدعم هذا المعنى وهي:

تـروت بـمـاء الـبـحـر ثـم تـنـصـبـت عـلـى حـبـشـيـات لـهـن نـئـيـج[1]

ودلالة البيت الآخر على التضمين واضحة من معناه. وهو قول الشاعر:

فـلـثـمـت فـاهـا آخـذاً بـقـرونـهـا شرب النزيف ببرد ماء الحشرج[2].

المثال الثاني: قوله تعالى ﴿۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ (آل عمران: ٧٥).

يتعدى فعل أمن بـ«على» كما في قول يعقوب - عليه السلام - لأبنائه ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ (يوسف: ٦٤)، لكنه تعدى في هذه الآية «بالباء» في موضعين، فجعل كثير من العلماء[3] «الباء» بمعنى «على»، واستدلوا بالآية السابقة، وجعل المرادي[4] منه قول الشاعر:

أربٌّ يـبـول الـثـعـلـبـان بـرأسـه لـقـد ذل مـن بـالـت عـلـيـه الـثـعـالـب

أي على رأسه.

واستبعد صاحب التحرير هذا، وقال: إنه محمل بعيد، لأن «الباء» في البيت للظرفية كقوله تعالى ببطن مكة[5].

---

(١) ديوان الهذليين، ص ٥٢.

(٢) مغني اللبيب، ص ١٤٣.

(٣) جامع البيان، ج٦، ص ٥٢٠، البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص ٢٥٧. همع الهوامع، ج٤، ص ١٦١؛ الإتقان، ج١، ص١٥٩. النحو الوافي، ج٢، ص ٤٥٥.

(٤) الجني الداني، ص ٤٣.

(٥) التحرير والتنوير، ج٣، ص ٢٨٦.

ويرى الألوسي أن «الباء» في الآية في موضع «في» والمعنى من تأمنه في حفظ قنطار[1].

ذهبت قلة من العلماء إلى أن في الفعل تضميناً. فهذا صاحب التحرير الذي استبعد الرأي الأول يقول: (عدي تأمنه «بالباء» مع أن مثله يتعدى بـ«على» كقوله تعالى: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾، لتضمينه معنى تعامله بقنطار، ليشمل الأمانة بالوديعة، والأمانة بالمعاملة على الاستيمان)[2].

الأولى من هذا: تضمين فعل تأمن فعل تطالب، ولم أره إلا في حاشية الصبان[3]، ويكون المعنى ومنهم: من إن تطالبه بدينار أؤتمن عليه لا يؤده إليك، وهذا أبلغ، لأنه يذكر المطالبة التي تكشف سوء القصد عند هؤلاء. وقد أومأ إليه الطبري حين قال: إلا ما دمت عليه قائماً بالمطالبة والاقتضاء[4].

المثال الثالث: قوله تعالى في شأن نعيم أهل الجنة: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٥٤﴾﴾ (الدخان: ٥٤)، (الطور: ٢٠).

يتعدى الفعل زوَّج بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ (الأحزاب: ٣٧)، لكن هذا الفعل تعدى في الآية «بالباء»، فرأى بعض العلماء أن زوَّج تضمن الفعل قرن.

قال الراغب: (أي قرناهم بهن، ولم يجيء في القرآن زوجناهم حوراً، كما يقال زوجته امرأة، تنبيهاً أن ذلك لا يكون على حسب المتعارف فيما بيننا من المناكحة)[5]، أي ليس المراد بالتزويج العقد الذي غايته الحل، لأنه ليس في

---

(١) روح المعاني، ج٣، ص ٣٩١، الألوسي.
(٢) التحرير والتنوير، ج٣، ص ٢٨٦.
(٣) حاشية الصبان، ج٢، ص٩١.
(٤) جامع البيان، ج٦، ص ٥٢١، الطبري.
(٥) المفردات، ص ٣٨٥، الراغب.

الآخرة تكليف[١]، وهو توجيه عامة المفسرين، ويحلو لأبي عبيدة أن يقول: جعلناهم أزواجاً لهن، كما يزوج النعل بالنعل[٢].

كان الأنسب أن يقال: إن فعل «زوَّج» تضمن فعل «متَّع»، لأن فعل قرن لا يدل على ميزة، وإن كان التناسب بينه وبين فعل زوج قائماً، وأحسب أن من اقتصر على قرن كان همه الإشارة إلى أن الصلة بالحور العين ليست زواجاً. وفي هذا نظر.

لقد حرصت الآية على بيان أن الحور العين زوجات، لما لهذه الكلمة من أثر في نفوس الرجال، ثم حرصت الآية أن تنبه إلى أن هذا الزواج ليس كزواج الدنيا الذي لا يخلو من كدر وهم، مع ما فيه من تمتع.

لقد حرص نظم الآية على حصر العلاقة بالحور العين على التمتع والتلذذ فقط، فأتى بفعل زوَّج، ثم عداه «بالباء» التي يتعدى بها متع وتلذذ، فصار المعنى متعناهم بزوجات، وتلذذوا بهن، وهذا الأبلغ في هذا السياق.

المثال الرابع: قول الله تعالى ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢﴾ (المعارج: ١ – ٢).

السؤال لغة: استدعاء معرفة، أو ما يؤدي إلى معرفة.

تعدى فعل سأل في الآية «بالباء»، فتباينت التوجيهات في تخريج هذا الأسلوب، فيرى الراغب[٣] أن «الباء» في موضعها، بحجة أن سأل يتعدى بنفسه، و«بعن»، وهو الأكثر، ويتعدى «بالباء».

ويرى آخرون أن «الباء» في الآية بمعنى «عن»[٤]، وانشدوا لعلقمة قوله:

---

(١) نظم الدرر، ج٧، ص ٨٣. معاني التنزيل، ج٤، ص ١٤٩، البغوي. فتح البيان، ج١٢، ص ٤١٢، صديق خان.

(٢) مجاز القرآن، ج٢، ص ٢٠٩، أبو عبيدة.

(٣) المفردات، ص ٤٣٧، الراغب.

(٤) معالم التنزيل، ج٤، ص ١٤٨، البغوي، تأويل مشكل القرآن، ص ٤٢٦. جامع البيان، ج٢٩، ص ٤٤ – دار المعرفة، البرهان في علوم القرآن، ج٤، ص ٢٥٧. الاقتضاب، ص ٢٧١. مغني اللبيب، ص ١٤١.

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طبيب

إن المتأمل في الآية في ضوء سياقها وسبب نزولها – يجد أن الأمر أبعد مما وصف القوم، فقد نزلت هذه الآية في كفار قريش حين كانوا يسخرون من وعيد الرسول ﷺ لهم ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ (يونس: ٤٨)، وكانوا كذلك يستعجلون بالعذاب استبعاداً له ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلْعَذَابِ﴾ (الحج: ٤٧)، ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ (المعارج: ٦ – ٧).

وقد قيل: إن الآية نزلت في النضر بن الحارث[١] بخاصة، لأنه كان يسخر من القرآن الكريم، ومما تضمنه من وعيد للكافرين، ولا تعارض، فهو واحد من قريش.

يفهم مما سبق أن سؤال النضر – ومن على شاكلته – لم يكن سؤال استفهام حقيقي، واستدعاء معرفة، إنما كان سؤال سخرية واستبعاد لأمر العذاب، ويكشف عن هذه المعاني تعدي سأل بالباء التي يتعدى بها فعل دعا واستعجل وسخر. وبهذا قال الفراء[٢] الذي من عادته دائماً توجيه مثل هذه الأساليب على تناوب الحروف، فيكون المعنى دعا داع بعذاب[٣]، أو سخر ساخر بعذاب سائلاً عن موعده.

وقد يكون فعل سأل تضمن فعل عني واهتم[٤]، لأن السؤال يأتي بعد عناية واهتمام، فلما أكثر القرآن الكريم من التهديد والوعيد عنوا بالأمر واهتموا به، فسألوا عنه، ففي تعدية السؤال بالباء إشارة إلى اهتمام كفار قريش بالأمر وعنايتهم به.

---

(١) أسباب النزول، ص ٤٤٥ – الواحدي.
(٢) معاني القرآن، ج٣، ص ١٨٣ الفراء.
(٣) بدائع الفوائد، ج٣، ص ١١٥، ابن القيم.
(٤) الكشاف، ج٤، ص ١٣٩، الزمخشري، همع الهزامع، ج٤، ص ١٦٢.

المثال الخامس: قول الله تعالى ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾ (النساء: ٨٣).

أذاع أفشى، ويتعدى هذا الفعل بنفسه، وقيل يتعدى بالباء، لتأكيد اللصوق كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦). وانشدوا في هذا المعنى قول أبي الأسود الدؤلي:

أذاع بـه في الـنـاس حـتـى كـأنـه بـعـلـيـاء نـار أوقـدت بـثـقـوب[١]

الأولى حمل الأسلوب على التضمين، وذلك بتضمين فعل أذاع فعل تحدث[٢]، أو سعى، أو سارع، وكلها تتعدى بالباء، وبينها وبين أذاع تناسب، وقد نقل الطبري هذه المعاني عن بعض السلف، فعن ابن عباس أذاعوا به: أي سعوا به، وعن قتادة: سارعوا به[٣].

إن الحمل على التضمين يزيد المعنى وضوحاً، فهو يكشف عن أساليب المنافقين – على أحد معاني الآية – في إذاعة الأخبار عن طريق السعي بها والمسارعة بها بين الناس وعن طريق التحدث بها، وكلها وسائل تؤدي إلى إذاعة الخبر.

يلحظ التضمين – أيضاً – في الفعل اللازم عندما يتعدى إلى مفعول أو أكثر، وفي الفعل الذي يتعدى في أصل الاستعمال بنفسه، ثم نراه يتعدى بحرف، ولما عدّ ابن هشام[٤] الأمور التي يتعدى بها الفعل اللازم وجعل منها التضمين، مثّل له بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ (البقرة: ١٣٠). ويرى ابن هشام أن التضمين يختص عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدى ألوك بقصر

---

(١) جامع البيان، ج٨، ص ٥٦٨، الطبري، والثقوب: آلة تثقب بها النار، فتشتعل، التحرير والتنوير، ج٥، ص ١٣٩.

(٢) مغني اللبيب، ص ٦٧٦. حاشية الصبان، ج٢، ص ٩٥.

(٣) جامع البيان، ج٨، ص ٥٦٩ – ٥٧٠.

(٤) مغني اللبيب، ص ٦٧٨.

الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: لا آلوك نصحاً، ولا آلوك جهداً، لما ضمن معنى لا أمنعك[١].

لقد عرض العلماء للآية السابقة ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ فقال بعضهم[٢] بمثل قول ابن هشام: إن سفه فعل لازم، فإنه يقال: سفهت نفسه، فلما ضمن الفعل سفه معنى امتهن، أو أهلك، أو أضل، تعدى إلى مفعول، لأن هذه الأفعال متعدية.

إن هذا التوجيه سائغ، وفيه وفرة في المعاني وتناسب، فإن السفه هو الخفة والطيش، وهو ضد الحلم، ولا شك أن الطائش المفتقر إلى الحلم يهلك نفسه ويمتهنها، ويضلها، ويضيعها. والتضمين هو الكاشف عن هذه المعاني.

يرى آخرون أن ليس في الآية تضمين، وجعل انتصاب (نفسه) على التمييز المحول عن الفاعل، إذ الأصل سفهت نفس الرجل، فلما حُوِّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه، لأنه صار في معنى سفَّه نفسه بالتشديد[٣]، وقدرها الزجاج سفه من نفسه[٤].

وثمة رأي ثالث ذكره الرازي – احتمالاً – وهو أنه قد يكون الفعل سفه متعدياً[٥]، وعليه فلا تضمين في الآية. ويبقى الجزم متعذراً، لأن مبنى هذا الباب كله على السماع.

ولقد أغرب صاحب النحو الوافي حين اتكأ على هذه المسألة وأمثالها، وشكك في أمر التضمين، وعد أدلته واهية، وذلك عند عرضه لمناقشات مجمع اللغة العربية بالقاهرة لموضوع التضمين، والذي انتهى فيها المجلس إلى القرار التالي: [٦] «التضمين أن يؤدي فعل – أو ما في معناه في التعبير – مؤدى

---

(١) مغني اللبيب، ص ٦٨١.
(٢) مفاتيح الغيب، ج٤. ص ٧٧.
(٣) مختار الصحاح، ص ٢٦٦. التحرير والتنوير، ج١، ص ٧٢٥.
(٤) معاني القرآن، ج١، ص ١٩٠، الزجاج.
(٥) مفاتيح الغيب، ج٤، ص ٧٧.
(٦) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٥٢.

فعل آخر، أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدي واللزوم». ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

١ - تحقق المناسبة بين الفعلين.

٢ - وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر.

٣ - ملاءمة التضمين للذوق البلاغي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي. فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص، فجاء تعقيب الأستاذ فقال: إن تلك المذاهب - التي عرضت للتضمين - لم تستطع أن تثبت في جلاء ويقين أن اللفظ الذي جرى فيه التضمين ليس حقيقة لغوية أصيلة، وأنه تضمن - حقاً - معنى لفظ آخر، فأدى التضمين إلى تعدية الأول، أو لزومه، من طريق العدوى الناشئة من الاتصال والمناسبة بينهما.

نعم، لم تستطع نفي الحقيقة عنه وإثبات التضمين، لأنها عدوى وهمية، إذ قد يكون اللفظ الذي دخله التضمين في وهمهم، وهو في أصله لازم أو متعد من غير علاقة له بلفظ آخر يؤثر فيه[١]. وهذا أول أدلته على ما ذهب إليه.

الثاني: يرى أن كثيراً من العلماء يقولون: بأن التضمين سماعي، لا ينقاس عليه.

الثالث: إن القائلين بالتضمين لم يستطيعوا إثبات أنه من الحقيقة، أو من المجاز، أو مركب منهما، إنما هو نوع جديد اسمه التضمين.

الرابع: إن في المجاز - بصوره المتعددة - غنية عن التضمين.

إن المتأمل في أدلة الأستاذ يجدها محل نظر من وجوه:

أولها: لقد بنى دليله الأول على احتمال حين قال: قد يكون اللفظ الذي دخله التضمين...، والذين انتصروا للتضمين يقولون: قد يكون اللفظ وضع أصلاً

---

(١) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٥٢.

لازماً، ثم تعدى بالتضمين، وليس احتمال الأستاذ بأولى من الاحتمال الثاني، والذي تؤيده كثير من الشواهد التي عرضنا لبعضها.

الثاني: القول بأن التضمين سماعي لا يُسَلَّم له أصلاً، وليس حجة لإنكاره، إنما هو مسوغ لمن اقتصر على المسموع منه دون السماح بالقياس عليه.

الثالث: إن عدم إلحاق التضمين بالحقيقة أو المجاز يعد أمراً له وليس عليه، لأن هذا يعني أنه فن قائم برأسه، مستقل عن غيره، وقد أومأ الأستاذ نفسه إلى هذا[1]، وفي ذلك قوة له.

الرابع: القول: بأن في المجاز غنية عن التضمين ليس دقيقاً، لأنهما متغايران، علماً بأن اتفاقهما - على فرض وجوده - ليس مسوغاً بحال لإهمال فن استغناءً بالآخر.

الخامس: إن الأستاذ نفسه قال بالتضمين، وعدّه مخرجاً حسناً حين ردَّ به القول بزيادة إلى في قوله تعالى ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ (إبراهيم: ٣٧)، فقد ذكر أن الفعل تهوي متضمن الفعل تميل الذي يتعدى «بإلى» وقال: هذا رأي حسن، يقتضينا أن نأخذ به[2]، والعلة التي سوغت له القول بالتضمين في هذا الموضع، هي نفسها التي سوغت لغيره أن يقول بالتضمين في المواضع الأخرى.

بقى التمثيل للصورة التي أشرنا إليها قبل قليل وهي التضمين الكامن في الفعل الذي يتعدى بنفسه في أصل الاستعمال، ثم نراه يتعدى أحياناً بحرف، ومن أمثلته: قول الله تعالى: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٦٣﴾ (النور: ٦٣).

المخالفة: هي المغايرة في الطريق التي يمشي فيها: بأن يمشي الواحد في

---

(١) النحو الوافي، ج٢، ص ٥٣٩.

(٢) النحو الوافي، ج٢، ص ٤٣٦.

طريق غير الطريق الذي يمشي فيه الآخر[١]، والأصل في فعل خالف أن يتعدى بنفسه، لكنه عدى في هذه الآية «بعن».

ذهب عدد من العلماء[٢] إلى اعتبار «عن» زائدة. والمعنى الذين يخالفون أمره، واستدلوا لزيادتها بقول الشاعر:

أتجزع أن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

فقد زاد الشاعر »عن» في البيت عوضاً، لأن الشاعر أراد فهلا عن التي بين جنبيك، فلما حذف «عن» بعد هلا زادها بعد التي[٣].

إنه بغض النظر عن هذا التوجيه الذي لا يخلو من تكلف، فإن جمهور النحاة لا يجيزون زيادة «عن»، – وقد نص على ذلك سيبويه[٤] – بخاصة في النظم القرآني، كما ذكرنا سابقاً، والذين قالوا بزيادة عن في الآية لم يذكروا أن زيادتها للتوكيد، ولم يذكر النحاة أنها أصلاً تأتي للتوكيد[٥].

جاء في حاشية الأشموني – في تعليقه على زيادة «عن» – (إن الشواهد التي تمسكوا بها تحتمل وجوهاً أخرى غير التي خرجها عليها القائل بالزيادة والتعويض، فلا تبقى صالحة للاستدلال بها على ما ذهبوا إليه[٦]).

إن التوجيه الأمثل لنظم هذه الآية القول بتضمين فعل يخالف فعلاً يتعدى في أصل استعماله «بعن» مثل: خرج، أو صدّ، أو أعرض، أو ابتعد، وبين هذه الأفعال وبين فعل خالف مناسبة جلية، وقال بهذا جمع كبير من العلماء[٧].

---

(١) التحرير والتنوير، ج١٨، ص ٣١١.
(٢) تفسير الماوردي، ج٤، ص ١٢٩، همع الهوامع، ج٤. ص ١٩٢.
(٣) الجنى الذاتي، ص ٢٤٨، المرادي. كشف السر، ص ١٦٧.
(٤) شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص ٤٤٨، خالد الأزهري.
(٥) انظر شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٨٦ وما بعدها. مغني اللبيب، ص ١٩٦ فما بعدها.
(٦) شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٩٤، محمد محي الدين.
(٧) لباب التأويل، ج٣، ص ٩٢، الخازن، حاشية الصبان على الأشموني، ج٢، ص ٢٣١. التحرير والتنوير، ج١٨، ص ٣١١.

ذلك أن مخالفة أمر الله تعالى أو أمر رسوله الكريم – على خلاف في عود الضمير – تؤدي إلى الإعراض عن شرع الله، وإلى الابتعاد عن هدي القرآن، والخروج عن أمر الجماعة، ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ (النساء: ١١٥)، والمشاقة: مخالفة وخروج. قال السخاوي: (والشائع في الكلام يخالفون أمره، فحمل على المعنى يخرجون عن أمره، ولأن المخالفة خروج عن الطاعة)[1]، وتلك إشارة واضحة إلى أن هذه المخالفة ليست كغيرها من المخالفات التي قد تصدر عن المرء، وهذه المعاني إنما تظهر بتضمين خالف الأفعال المشار إليها.

لو لم يكن لهذا التوجيه من حسنة سوى أنه أغنى عن القول بزيادة «عن» لكان حرياً أن يستحضر في هذه المقام، ويؤخذ بعين الاعتبار، فكيف وقد ضم إلى هذا هدايات كريمة بأسلوب غاية في الإيجاز.

إن الشواهد المماثلة لما ذكرنا كثيرة في القرآن الكريم وليس الاستقصاء – في هذا البحث – هدفاً نسعى إليه، ولعل فيما ذكر إشارة لما لم يذكر، والله أعلم بالصواب.

---

(١) سفر السعادة، ج٢، ص ٨٢٩، السخاوي.

الخاتمة

يجمل بنا ونحن ننهي هذا البحث أن نوجز بعضاً مما بدا لنا في ثناياه، اجتهاداً منا في لمّ شعثه، وجمع متفرقه، وهو ما يعين على استحضار مضامينه بيسر.

١ – بدا لنا أن التضمين أسلوب بلاغي رفيع، ورد في كلام العرب بكثرة، وهو أحد أساليب القرآن البيانية، لا يأتي إلا لفائدة كما قال السيوطي، وتؤدي الكلمة فيه مؤدّى كلمتين كما قال ابن هشام، وهو بحر لا ينضب كما شهد بذلك ابن جني.

٢ – كان التضمين أحد أبرز الأساليب التي خرجت عليها كثير من الاستعمالات في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، وهو يأتي بعد أسلوبي الحذف والإضمار في هذا المضمار.

٣ – عُني بأسلوب التضمين ابتداءً طائفة من النحاة، جلهم من مدرسة البصرة – وهو عندهم إشراب لفظ معنى لفظ – التي رفضت القول: بأن لحرف الجر أكثر من معنى، ومن ثم رفض مسألة تناوب الحروف التي اعتمدتها مدرسة الكوفة وتابعها في ذلك آخرون.

٤ – كانت العناية بأسلوب التضمين دون ما يستحق، حين أعرض عنه نحاة كثيرون، استغناءً بالقول بتناوب الحروف، ونظر إليه آخرون على أنه مجرد مخرج، توجه في ضوئه استعمالات، على الرغم من اعترافهم من الناحية النظرية بفائدته وبجماله.

٥ – أغفل الرواد الأوائل ممن يمكن أن نسميهم مفسري النحاة التضمين في دراساتهم للنص القرآني، مثل: الأخفش الأوسط، والفراء، وابن قتيبة، مكتفين بتوجيه النص في ضوء تناوب الحروف.

ولقد تأثر بهم كثير من المفسرين، فعلى الرغم من حضور أسلوب التضمين في تفاسيرهم، وحمل كثير من النصوص عليه، إلا أنه لم يكن ذا

ميزة، أو مقدماً عند كثير منهم على تناوب الحروف، بل إنهم أغفلوا كثيراً من الآيات التي يمكن حملها بلا تكلف على أسلوب التضمين.

إن شيخ المفسرين الطبري وجَّه عدداً من الآيات في ضوء أسلوب التضمين، لكنه لم يقدمه على القول بتناوب الحروف، وابن كثير الذي استحسن القول بالتضمين في مواضع أغفله في مواضع أخرى.

وبرز الاتجاه نفسه عند مفسرين نحاة، ساروا على منهج مدرسة البصرة، مثل: ابن عطية في المحرر، فإنه وصف القول بالتضمين بأنه من قول الحذاق، بيد أنه لم يعن به كثيراً، ولم يعرض له في كثير من الآيات.

وهذا أبو حيان النحوي المفسر وصف تناوب الحروف في القرآن بأنه زعم، ورغم هذا لم يكن التضمين ظاهرة في تفسيره.

لم يختلف مسلك الزمخشري كثيراً، وهو الذي يعد امتداداً لمدرسة البصرة النحوية، فقد قال بالتضمين حيناً، وأعرض عنه حيناً.

ولست في هذا المقام بصدد تقويم كتب التفسير في ضوء أسلوب التضمين، فإن لكل مفسر منهجاً، ووجهة نظر تحكم مسيره، وتصبغ تفسيره، ولكني أتلمس مواضع هذا الأسلوب في التفاسير، لأنه المقصود.

٦ - لقد شغل من عُني بالنص القرآني - في هذا المجال - بإثبات صحة الأسلوب القرآني من حيث الصناعة الإعرابية والجواز النحوي، وقد تحقق لهم هذا بالقول بتناوب الحروف، وهو - فيما يرون - أقصر طريقاً، وأقل تكلفاً، ومؤدياً للغرض.

قلة هم الذين أدركوا أن الأمر أبعد من ذلك وأعمق بالنسبة للنص القرآني، وكان منهم ابن جنى في المتقدمين، وفي المتأخرين ابن القيم، ويمكن أن نعد من المعاصرين الطاهر ابن عاشور في تفسيره، ولا نقصد - بحال - نسبة الفضل إلى فئة واستبعاد أخرى، فإن كل من عرضنا له في البحث رمى بسهم، ووضع لبنة، كما أننا ونحن نورد هذا لا نصادر الرأي الآخر الذي يجعل للقول بتناوب الحروف دوراً في تخريج النصوص.

لم ندَّع في هذا البحث أن التضمين هو الأصل، لكنه على أية حال سلمَ من الاعتراضات التي وجهت لمسألة تناوب الحروف.

إن ما مضى في هذه الخاتمة يؤكد بمجموعة – فيما نرى – على أهمية أسلوب التضمين، ويبرز مكانته في توجيه النصوص، ويدعو إلى مزيد من الدراسة لهذا الأسلوب الذي يبدو أن إغفاله بعد عن صواب القول، وحيدة عن سداد النظر، كما أن العناية به أنظم في الكلام، واقرب إلى المرام، والله أعلم.

وعذراً إن ساء فهمي، أو زل قلمي، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أهم المراجع

١ – الإتقان في علوم القرآن – جلال الدين أبو بكر السيوطي – عالم الكتب – بيروت.

٢ – أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٢ بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٣ – إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤ – أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، دار بيروت للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٥ – أسباب النزول، أبو الحسن علي الواحدي، تحقيق عصام الحميدان، دار الإصلاح، ط١، الدمام، ١٤١١هـ.

٦ – الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عزالدين بن عبدالسلام، دار المعرفة، بيروت.

٧ – الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق محمد الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٨ – أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، ط٣ ١٤٠٣هـ.

٩ – إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد محمد، عالم الكتب ط ١٤١٧هـ.

١٠– أعمال مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، أ.د. محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٨م، بيروت.

١١- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا، د. حامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

١٢- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣م.

١٤- بدائع الفوائد، شمس الدين محمد ابن قيّم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٥- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، مطبعة عيسى البابي.

١٦- البلاغة العربية، عبدالرحمن حنبكة الميداني، دار القلم، ط١، ١٤١٦ - ١٩٩٦م، دمشق.

١٧- تأويل مشكل القرآن، عبدالله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، بيروت.

١٨- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، بلا طبعة ولا تاريخ.

١٩- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، حققه وقدم له إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م، بيروت.

٢٠- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، ط دار المعرفة، بيروت.

٢١- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحم، القرطبي.

٢٢- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف، ط، وط دار المعرفة، بيروت.

٢٣- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين فباوه ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية، ط١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م، حلب.

٢٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ١٩٦٤م.

٢٥- حاشية الصبان محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني، رتبه وضبطه مصطفى حسين، دار الفكر.

٢٦- حاشية ياسين بن زين الحلبي على شرح التصريح على التوضيح الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.

٢٧- الحروف العاملة في القرآن الكريم، د. هادي عطية الهلالي، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

٢٨- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

٢٩- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٦٥م، دمشق.

٣٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، دار أحياء التراث.

٣١- زاد المعاد في هدي خير العباد، شمس الدين محمد ابن قيّم الجوزية، دار الفكر.

٣٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، رتبه وضبطه مصطفى حسين، دار الفكر.

٣٣- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاهو القاهرة.

٣٤- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٣٥- ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.

٣٦- ضرائر الشعر، أبو الحسن علي بن عصفور الأشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

٣٧- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، د. عبدالفتاح حسن البجة، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٣٨- فتح البيان عن مقاصد القرآن، صديق بن حسن، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٩- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٤م.

٤٠- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

٤١- قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عزَّ وجلَّ، عبدالرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، ط٢، دمشق ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

٤٢- كتاب الأمثال، الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وعلق عليه وقدمه د. عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دمشق، بيروت.

٤٣- كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م.

٤٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

٤٥- كشف السر عن حروف الجر، د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، دمشق.

٤٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ، بيروت.

٤٧- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكوفي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ، بيروت.

٤٨- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين الخازن، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ، بيروت.

٤٩- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

٥٠- اللغة والنحو، الدكتور حسن عون، القاهرة، ١٩٥٢م.

٥١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار الرفاعي، ط٢، الرياض، ١٤٠٤هـ.

٥٢- مجاز القرآن، صنفه أبو عبيدة معمر بن المثنى، حققه فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٤٠١هـ.

٥٣- المجاز وأثره في الدرس اللغوي، د. محمد بدري عبدالجليل، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٥م.

٥٤- مجلة أبحاث اليرموك، العدد الثاني، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٥- مجلة مجمع اللغة العربية المجلد ٥٥، ١٩٨٠م.

٥٦- محاضر جلسات مجمع فؤاد الأول، دورة الانعقاد الأولى.

٥٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق بن عطية، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ، بيروت، وط١ قطر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٨- مدرسة البصرة النحوية، د. عبدالرحمن السيد، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٦٨م.

٥٩- معاني القرآن، صنعه الأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، دار البشير، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.

٦٠- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م.

٦١- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبدالعزيز عبده، ط١، ١٣٩١هـ - ١٩٨٢م، طرابلس، ليبيا.

٦٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٥، بيروت، ١٩٧٩م.

٦٣- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) محمد بن عمر الرازي، دار الفكر، بيروت.

٦٤- المفردات، الراغب الاصفهاني، تحقيق صفوان داودي، دار القلم، ط١، دمشق.

٦٥- المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط٢.

٦٦- المفضل في شرح أبيات المفصل، بدر الدين أبو فراس الحلبي، بهامش المفصل المتقدم.

٦٧- منتخب قرة العيون والنواظفر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، أبو الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي، ت محمد السيد الصنطاوي، د. فؤاد عبدالمنعم، دار المعارف، الاسكندرية.

٦٨- الموافقات في أصول الشريعة، أبو اسحق الشاطبي، تحقيق عبدالمنعم إبراهيم، مكتبة الباز، ط١، ١٤١٨هـ، مكة.

٦٩- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط٣، القاهرة.

٧٠- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم البقاعي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ، بيروت.

٧١- النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، راجعه وعلق عليه السيد بن عبدالمقصود، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٢هـ.

٧٢- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخرالدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٥م، بيروت.

٧٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط دار البحوث العلمية، ط١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، الكويت.